القمة العالمية لمجتمع المعلومات على المعلومات المعلو

الصادرة عن القمة

ديسمبر 2005









الاتحساد الدولسي للاتصسالات

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

الوثائيق الصادرة عن القمية

جنيف 2003 - تونس 2005







ITU, 2005 © الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف

جميع حقوق النشر محفوظة. لا تنطوي التسميات أو التصنيفات المستخدمة في هذا المنشور على أي رأي من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن الوضع القانوني أو أي وضع آخر لأي منطقة، ولا على تأبيد أو قبول لأي حدود. ويُستخدم في هذا المنشور تعبير "بلد" للدلالة على البلدان والمناطق.

جدول المحتويات

تصديــر	5
إعلان مبادئ جنيف	7
3	9
	14
جيم نحو مجتمع معلومات للجميع	23
خطة عمل جنيف	25
ألف مقدمــة	27
باء الغايات والأهداف والمقاصد	28
جيم خطوط العمــل	31
دال جدول أعمال التضامن الرقمي	50
هاء المتابعة والتقييم	52
واو نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)	53
التزام تونس	55
برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات	55
9	67
باء الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	67
	75
<u>. </u>	36
	96





تصدير

إنه لمن دواعي سروري أن أقدّم الوثائق الناتجة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عُقدت على مرحلتين في جنيف، 10-12 ديسمبر 2003، وفي تونس، 16-18 نوفمبر 2005. وتُعتبر هذه القمة من المعالم الهامة للأمم المتحدة و الاتحاد الدولي للاتصالات الذي قام بالدور الإداري الرائد في القمة، وكذلك لجميع أصحاب المصلحة. فقد كانت القمة العالمية لمجتمع المعلومات محاولة طموحة لمواجهة المسائل التي تثيرها تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات من خلال نهج منظم وشامل.

لقد حدث تحوُّل جذري في مجتمعاتنا نتيجة للدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتنا. وحين اقترحت تونس قبل سبع سنوات في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في 1998 عَقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لم يكن أحد يتصور هذا التغير الذي أحدثته في حياتنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى مدى تلك السنوات السبع تزايد حجم الإنترنت عشرة أضعاف وزاد عدد مستعملي الهاتف المتنقل بما يتجاوز المليارين، ومن دواعي الفخر أن نقول إننا الآن في وضع أفضل لمواجهة هذه التغييرات نتيجة لما أنجزته هذه التأ

فقد حققت القمة فهما مشتركاً للمبادئ الأساسية التي تحدد قدرتنا على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي جنيف، في 2003، أعرب زعماء العالم عن رؤية مشتركة لمجتمع معلومات يضع الناس في صلب اهتمامه ويركز على التتمية والشمول، ويلتزم بخطة عمل تحدد أهدافاً يبدأ تنفيذها في 2003. وفي هذا الإطار تم إطلاق 2500 مشروع في سياق القمة، وهي مُدرجة في قاعدة بيانات تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تقرير القمة، ويحتفظ الاتحاد بقاعدة البيانات هذه.

وفي 2005 أعادت الحكومات تأكيد التزامها بأسس مجتمع المعلومات، وذلك في التزام تونس، وحددت في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات أسس التنفيذ والمتابعة لبناء مجتمع المعلومات. وتتاول برنامج عمل تونس على وجه الخصوص مسائل الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التتمية، وإدارة الإنترنت، وهما مسألتان لم يتم الاتفاق عليهما في المرحلة الأولى. وفيما يتعلق بإدارة الإنترنت يتوخى برنامج عمل تونس إنشاء منتدى جديد لإدارة الإنترنت يقوم بالنهوض بتلك المهمة.

ومن أهم معالم القمة أنها اختطت نهجاً يشترك فيه جميع أصحاب المصلحة، وهو النهج الذي يُتبَّع الآن في مرحلة التنفيذ بمشاركة مباشرة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب الحكومات والمنظمات الدولية. وتقدم مبادرة ربط العالم، التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات، مثلاً ملموساً لدور الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في بناء الجسور لسد الفجوة الرقمية.

ويحدوني الأمل في أن تظل القمة العالمية لمجتمع المعلومات تراثاً ونبراساً يهدي رؤيتنا لمجتمع معلومات شامل تتاح فيه لكل فرد وسائل التعبير عن أفكاره وإسماع صوته. وعندئذ يتحقق فعلاً النجاح الذي تنشده القمة العالمية.

يوشيو أوتسومي

الأمين العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

الامين العام للقمة العالمية لمجتمع المعلوه الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

www.itu.int/wsis/





إعلان مبادئ

جنيف





بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة

ألف - رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

- 1. نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتتميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- 2. والتحدي الذي نتصدى لله هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكات عالمية من أجل التتمية، وذلك سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسيرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونتيري، عير ذلك من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.
- 3. ونؤكد من جديد عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترابط فيما بينها وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية، المنصوص عليه في إعلان فيينا. ونؤكد من جديد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك الحكم الرشيد على جميع المستويات هي كل متكامل يشد بعضه أزر بعض. ونؤكد تصميمنا كذلك على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية كما هي في الشؤون الوطنية.

- 4. ونؤكد من جديد، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح فرصة المشاركة لكل فرد في كل مكان، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.
- 5. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بأحكام المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص علي أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده نمو شخصيته نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في ممارسته حقوقه وحرياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. ويجب ألا تمارس هذه الحقوق والحريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر.
- وتمشياً مع روح هذا الإعلان فإتنا نجدد تعهدنا بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.
- 7. ونقر بأن العلوم لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات، فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.
- 8. ونعترف بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعيها ورفاهها. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات، تجعل من الممكن، ولأول مرة في التاريخ، تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.
- 9. **وندرك** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.

- 10. وندرك أيضاً تمام الإدراك أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المنقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولمزيد من التهميش.
- 11. ونحن ملتزمون بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. وإننا ندرك أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الساعين إلى تطبيقها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها.
- 12. ونؤكد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك ينبغي تعميم فكرة المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبلوغ هذه الغاية.
- 13. ولدى بناء مجتمع المعلومات سوف نخص بالاهتمام الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمحرومون، والأقليات والجماعات الرحل. ولسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين.
- 14. ونحن مصممون تصميماً راسخاً على تمكين الفقراء، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.
- 15. وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.
- 16. ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تتفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة المتتمية، كالكوارث الطبيعية.

- 17. ونقر بأن بناء مجتمع معلومات جامع ينطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان –ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تتمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع—سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإتنا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصواء.
- 18. ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره بأنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية اعتمدت من أجل تعزيز هذين الصكين، أو يتناقض معها أو يقيدها أو يبطلها.



باء - مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

19. لقد عقدنا العزم على السعي من أجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن متفقون على أنه ينبغي لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والي المعلومات والمعارف؛ ولبناء القدرات؛ ولزيادة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتعزيز التوع المتقافي واحترامه؛ وللاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ وللتصدي للأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونتفق على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

1) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

20. تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وكذلك في عمليات صنع القرارات حسب الاقتضاء. إن بناء مجتمع معلومات غايته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس ضروري لبناء مجتمع معلومات جامع

- 21. التوصيلية هي عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع، وتنطوي التوصيلية أيضاً على النفاذ إلى خدمات الطاقة والبريد، وهو ما ينبغي كفالته وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد.
- 22. إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون مكيفة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب.
- 23. ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات بحيث لا تؤدي فقط إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة

من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية. ويعد إنشاء نقاط في المناطق المحرومة لنفاذ الجمهور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات، وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

3) النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

- 24. إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها هي مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.
- 25. ومن الممكن تدعيم تبادل المعارف وتعزيزها على الصعيد العالمي لأغراض التنمية بإزالة الحواجز أمام النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة.
- 26. يمثل ثراء المجال العام عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار، وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وتقدم العلوم. وينبغي تيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من سوء الاستغلال. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.
- 27. ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية، والمفتوحة المصدر، والمجانية، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها، وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستعملين من وضع الحلول التي تلبي متطلباتهم. وينبغي اعتبار النفاذ إلى البرمجيات بتكلفة معقولة عنصراً هاماً في مجتمع المعلومات الجامع الحقيقي.
- 28. **إننا نسعى** إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

4) بناء القدرات

29. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع هما من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات

جامع يغطي باهتمام خاص احتياجات الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولو جيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى متخصصين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

- 30. وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفئات المحرومة والضعيفة.
- 31. إن التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهريا في زيادة التأهيل للتوظيف ومساعدة الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المحال.
- 32. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.
- 33. ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة في مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي، ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقاقاً واسعة لتكوين الثروات.
- 34. إن تحقيق طموحنا المشترك، ولا سيما طموح البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، إلى التمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والمعرفة التكنولوجية والنفاذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التتمية والقدرة على المنافسة.

5) بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

35. إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والموثوقية وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي لا غنى عنه لنتمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية للأمن السبيراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية.

وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السبيراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية مع تعزيز النفاذ والتجارة في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التتمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تراعى المجالات ذات التوجه الإنمائي لمجتمع المعلومات.

36. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التي تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تتال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها. ومع احترام حقوق الإنسان، فمن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية.

37. الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

6) البيئة التمكينية

38. لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية من أدوات الحكم الرشيد.

39. إن سيادة القانون، واقترانها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجيا ويمكن التنبؤ بها، وبوجود إطار تنظيمي يعبر عن الواقع الوطني، أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النيريهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تتمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.

40. إن توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالميا، كل هذه الأمور تمثل عناصر حيوية تستكمل جهود التتمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحسين التوصيلية بتكلفة معقولة على الصعيد العالمي أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

41. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تبرز أهمية تطوير مجتمع المعلومات في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تتحقق على صعيد الإنتاجية

مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والانصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية. ويسهم التوزيع المنصف للمزايا في استئصال الفقر وفي النتمية الاجتماعية. وربما كان من أفضل السبل تحقيقاً للنفع انتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تجنى ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- 42. وحماية الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات؛ كما أن نشر المعرفة وبثها وتقاسمها على نطاق واسع من العناصر الهامة لتشجيع الابتكار والإبداع؛ وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية وتقاسم المعارف، من خلال التوعية وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.
- 43. إن أفضل طريقة لدفع النتمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرجب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة في مناطق أخرى. ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استئصال الفقر وفي تحقيق التتمية المستدامة.
- 44. وتوحيد المقابيس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقابيس دولية. كما أن وضع وتطبيق مقابيس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية. والهدف من المقابيس الدولية هو توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.
- 45. ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.
- 46. حبذا لو عملت الدول بقوة، في سياق بناء مجتمع المعلومات، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا نتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم.
- 47. واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرداً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة.
- 48. وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت

متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

- 49. نتطوي إدارة الإنترنت على قضايا تقنية وقضايا تتعلق بالسياسات العامة على حد سواء، وينبغي أن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المسلم به في هذا الصدد أن:
- أ) السلطة السياسية على قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت تُعتبر حقاً سيادياً للدول، إذ تملك حقوقاً ومسؤوليات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛
- ب) القطاع الخاص ظل يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في المجالين التقني
 والاقتصادي، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛
- المجتمع المدني قام أيضاً بدور هام في المسائل المتعلقة بالإنترنت وبخاصة على
 صعيد المجتمع المحلي وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؟
- د) المنظمات الدولية الحكومية قامت بدور في تيسير تتسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور؛
- المنظمات الدولية قامت أيضاً بدور هام في تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت والسياسات ذات الصلة، وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور.
- 50. ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحافل الدولية الحكومية والدولية، لكي يقوم الفريق بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع، بحلول عام 2005.

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

51. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث، والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة

للإنتاج وللاستهلاك وفي خفض الحواجز النقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون ملائمة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

8) النتوع الثقافي والهوية الثقافية والنتوع اللغوي والمحتوى المحلي

- 52. النتوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتتوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المعتمدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التتوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.
- 53. ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية بلغات وأنساق متتوعة والنفاذ إليها، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والنائية والهامشية.
- 54. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

9) وسائط الإعلام

55. نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات. ومن الأمور الهامة في مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعرفة. وندعو وسائط الإعلام إلى استعمال المعلومات بطريقة تتم عن الشعور بالمسؤولية وفقاً لأعلى المعليير الأخلاقية والمهنية. وتؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً في مجتمع المعلومات، وينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً في هذا الصدد. وينبغي تشجيع تتوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونؤكد من جديد ضرورة الحد من اختلال التوازن في وسائط الإعلام على الصعيد الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتتمية المهارات البشرية.

10) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

- 56. ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.
- 57. **وإننا نقر** بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يرعى العدالة وكرامة الإنسان وقيمته. وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.
- 58. ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.
- 59. ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، حسبما تقرره القوانين، لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال التي تحركها دوافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.

11) التعاون الدولي والإقليمي

- 60. إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإزمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات هو في جو هره عالمي الطابع، ومن ثم لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.
- 61. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نلتمس مناهج وآليات دولية محددة ونطبقها بفاعلية، بما في ذلك المعونات المالية والتقنية. ولذا، ومع تقديرنا لما يجري من تعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال آليات مختلفة، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام «بجدول أعمال التضامن الرقمي» الوارد في خطة العمل. ونحن مقتنعون أن الهدف المتفق عليه عالمياً هو الاستمرار في عبور الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية. ونقر الرغبة التي أبداها بعض المشاركين في إنشاء صندوق طوعي دولي هو «صندوق التضامن الرقمي»، ورغبة بعض المشاركين الآخرين في إجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوي هذا الصندوق ومدى كفاءته.

- 62. إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمة متسقة، وأن يراعي في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب بالمبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشجع المجتمع الدولى على دعم التدابير المتصلة بها.
- 63. **ونعلن** عن تصميمنا على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.
- 64. إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي المساعدة على عبور الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، وتطوير المقاييس ونشر المعلومات ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات.

جيم – نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تقاسم المعرفة

- 65. إننا نلتزم بتعزيز التعاون لتحري مواقف مشتركة حيال التحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يرتكز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.
- 66. **ونلتزم كذلك** بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في عبور الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات النتمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولنقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.
- 67. ويحدونا الاعتقاد الراسخ بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوي على إمكانات هائلة، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم. وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع في القريب العمل معا لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم. ونحن على تقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتتمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل.

جنيف، 12 ديسمبر 2003





خطـة عمـل

جنيف





- 1. خطة العمل هذه تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة للتقدم في إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وسيقوم مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بتعاون وتضامن بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.
- 2. ومجتمع المعلومات مفهوم آخذ في التطور وقد وصل إلى مستويات مختلفة في أنحاء العالم بحسب اختلاف مراحل التتمية. ويؤدي التطور التكنولوجي وغيره من التطورات إلى سرعة تغيير معالم البيئة التي تجري فيها صياغة مجتمع المعلومات. وبالتالي، فإن خطة العمل هي إطار آخذ في التشكل النهوض بمجتمع المعلومات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ويوفر الهيكل الفريد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تتألف من مرحلتين فرصة لأخذ هذا التطور في الاعتبار.
- 3. يضطلع جميع أصحاب المصلحة بدور هام في مجتمع المعلومات، لا سيما من خلال الشراكات:
- أ) فالحكومات تؤدي دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات الكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتحاور مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.
- ب) والتزام القطاع الخاص مسألة هامة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنى التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق ولكنه يضطلع أيضاً بدور في سياق أوسع للتنمية المستدامة.
- ج) والتزام المجتمع المدني ومشاركته مسألة لا تقل أهمية في إنشاء مجتمع معلومات منصف وتتفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التتمية.
- د) وللمؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

باء - الغايات والأهداف والمقاصد

- 4. تتمثل غايات خطة العمل في بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسيتعين اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.
- 5. سيتم رسم مقاصد محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ويمكن أن تستخدم هذه المقاصد بوصفها علامات لقياس التدابير المتخذة ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الشاملة لمجتمع المعلومات.
- 6. استناداً إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في العلان الألفية، التي تقتضي التعاون الدولي، يمكن استعمال المقاصد الإرشادية التالية بوصفها نقاطاً مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز غايات خطة العمل التي يتعين إنجازها بحلول عام 2015. ويمكن أن تؤخذ هذه المقاصد في الحسبان عند صياغة مقاصد وطنية بمراعاة الظروف الوطنية المختلفة:
- أ) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
- ب) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - ج توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- د) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشيفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- △ توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- و) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني؛
- ز) تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛
 - ح تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛



- التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛
- ي) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.
- 7. وستولى عناية خاصة، عند تتفيذ هذه الغايات والأهداف والمقاصد، لاحتياجات البلدان النامية لا سيما البلدان والشعوب والجماعات المذكورة في الفقرات 11-16 من إعلان المبادئ.

جيم - خطوط العمل

جيم 1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التتمية

- المشاركة الفعالة من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم جميعاً والشراكة فيما بينهم.
- أ) ينبغي أن تشجع جميع البلدان على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام 2005، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.
- ب) إقامة حوار منظم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتصميم استراتيجيات الكترونية من أجل مجتمع المعلومات ومن أجل تبادل أفضل الممارسات.
- ج) عند صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتنفيذها ينبغي أن يراعي أصحاب المصلحة الاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تشمل المبادرات المتخذة مفهوم الاستدامة لتعظيم الفائدة منها. وينبغي للقطاع الخاص أن ينخرط في تنفيذ مشاريع محددة لتتمية مجتمع المعلومات على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية.
- د) تشجيع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكة بين قطاعات متعددة بحلول عام 2005 كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.
- هـ تحديد الآليات اللازمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل استهلال وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.
- و) استكشاف جدوى قيام أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني بإنشاء بوابات إنترنت مستدامة للسكان الأصليين.
- ز) ينبغي بحلول عام 2005 أن تضع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة استراتيجيات خاصة بها لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ولتكون أداة فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.
- ح) ينبغي للمنظمات الدولية أن تنشر، كل في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، معلومات موثوقة مقدمة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن تجاربهم الناجحة في مجال شيوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ط) تشجيع اعتماد سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر (وطنياً ودولياً) والصناديق الاستثمارية

الحكومية (بما في ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع بالغة الصغر) واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجمعات البرمجيات.

جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكين لمجتمع المعلومات

- و. البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة معقولة، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع الحلول ذات الصلة التي نفذت في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من أجل توفير التوصيلية المستدامة للمناطق النائية والمهمشة والنفاذ إليها على المستويين الوطني والإقليمي.
- أ) ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل إنشاء خدمات جديدة.
- ب) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، برسم سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفاذ الشامل ووسائل تتفيذها، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية ووضع مؤشرات لتوصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ج) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية.
- د) استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك استخدام الأنظمة الساتلية وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرة الكافية لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها ولتوفير خدمات جديدة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل:
- '1' توسيع النفاذ إلى الموارد المدارية وتنسيق الترددات وتوحيد مقابيس الأنظمة على الصعيد العالمي؛
 - '2' تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- '3' النهوض بتوفير خدمات ساتلية عالمية عالية السرعة للمناطق الفقيرة في الخدمات مثل المناطق النائية وقليلة الكثافة السكانية؛
 - '4' استكشاف أنظمة أخرى قادرة على توفير توصيلية عالية السرعة.
- هـ القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة

والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

- و) تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، والأطفال المهمشون خاصة، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلبي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميمات العالمية وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.
- ز) القيام من أجل تخفيف التحديات التي تمثلها الأمية، باستحداث تكنولوجيات معقولة التكلفة وسطوح بينية حاسوبية غير نصية لتيسير نفاذ الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ح) الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير ترمي إلى إتاحة معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملائمة ومعقولة التكلفة من أجل المستعملين النهائيين.
- ط) التشجيع على استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية، وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، ولتحسين إمكانيات التوصيلية منخفضة التكلفة في البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء بنية تحتية للاتصالات.
- ي) تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.
- ك) وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، وهو ما يسهل تحسين النفاذ. وينبغي أن تكون تكاليف النفاذ إلى الإنترنت والتوصيل البيني التي يتم التفاوض بشأنها على أسس تجارية، موجهة نحو إقامة معلمات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة الأعمال الجارية في هذا الموضوع.
 - ل) تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.

جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

- 10. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فورياً. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.
- أ) صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز معلومات المجال العام بوصفها أداة دولية هامة لتيسير نفاذ الجمهور إلى المعلومات.

- ب) تشجيع الحكومات لكي توفر قدراً وافياً من النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق مختلف موارد الاتصال لا سيما الإنترنت، وتشجيعها على وضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات والحفاظ على البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.
- تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة.
- د) ينبغي للحكومات، ولأصحاب المصلحة الآخرين، إنشاء نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض قابلة للاستدامة تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها لهي مختلف موارد الاتصالات، وخصوصاً الإنترنت. وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بالقدرات الكافية اللازمة لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد أو الأماكن العمومية الأخرى، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات ومع احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع استعمال المعلومات وتقاسم المعرفة.
- ه) تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل إنشائها، بما في ذلك الوسائل المشمولة بحقوق الملكية والبرمجيات المفقوحة المصدر والمجانية، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم الحلول التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه.
- و) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة عمل أساسية لمواطنيها وسلطاتها المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين، في هذا الصدد، تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع كوسيلة لتحسين نظم الحكم المحلى.
- ز) تشجيع البحوث بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال المبتكرة للربط الشبكي، وتطويع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً.
- ح) دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشيفات الرقمية المكيفة لمجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى «مكتبات مهجّنة»، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.
- ط) تشجيع مبادرات تيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة، إلى المجلات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية.
- ي) دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بمختلف نماذج وتراخيص البرمجيات وتقييمها من أجل ضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي تسهم على أفضل نحو في تحقيق الأهداف الإنمائية في إطار الظروف المحلية.



جيم 4. بناء القدرات

- 11. ينبغي أن تتوفر لكل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك فمن الجوهري بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التعليم للجميع في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المدرسين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، لشمول من هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.
- أ) تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.
- ب) وضع وتعزيز برامج محو الأمية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة.
- د) العمل في سياق السياسات التعليمية الوطنية، ومع مراعاة الحاجة إلى محو الأمية بين الكبار، على تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق خلاقة ومبتكرة، وتقاسم الخبرات والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.
- ه) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تضع برامج لبناء القدرات مع التركيز على بناء الكتلة الحرجة من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- و) وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة لتحقيق مقاصد «التعليم للجميع»، بما في ذلك مقاصد محو الأمية الأساسية.
- () العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع فرص التدريب المتساوية في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات بغية زيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات في إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ح) تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد وذي مغزى اجتماعي لمصلحة الجميع.

- الشروع في برامج للتعليم والتدريب تستعين قدر الإمكان بشبكات معلومات الجماعات الرحل التقليدية والسكان الأصليين من أجل إتاحة فرص المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.
- ي) تصميم وتنفيذ أنشطة للتعاون الإقليمي والدولي وخصوصاً لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعًالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توفير إمكانية التعليم خارج الهيكل التعليمي، مثل أماكن العمل وفي البيوت.
- ك) تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات، مثل أمناء الأرشيفات وأمناء المكتبات، والعاملين في المتاحف والعلميين، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفئات المهنية الأخرى ذات الصلة. وينبغي ألا يقتصر تدريب المهنيين العاملين في مجال المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات الجديدة من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على مهارات الإدارة ذات الصلة لضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات. وينبغي أن يركز تدريب المدرسين على الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تطوير المحتوى، والإمكانيات والتحديات الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ل) تطوير التعلم والتدريب عن بُعْد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نموا في مختلف مستويات تنمية الموارد البشرية.
- م) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك البرامج القطرية التي تضعها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
- ن) البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث فيما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.
- س) عندما يجري العمل النطوعي دون تضارب مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية فإنه يمكن أن يمثل عنصراً قيماً في رفع مستوى القدرات البشرية لاستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالا مثمراً وبناء مجتمع معلومات جامع بصورة أكبر. وينبغي تتشيط برامج المتطوعين لإتاحة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض النتمية، وخصوصاً في البلدان النامية.
- ع) تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات النعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات.
- أ) تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الملائمة الأخرى من أجل تعزيز الثقة لدى المستعملين، وبناء الطمأنينة وحماية

البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في الأخطار الحالية والمحتملة التي تهدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات.

- ب) ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛ وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام.
- چ) ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بنشاط على تعزيز
 تعليم وتوعية المستعملين بشأن الخصوصية على الخط وسبل المحافظة عليها.
- د) اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي. ها تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك أساليب التوثيق الإلكترونية.
- و) زيادة تعزيز إطار الثقة والأمن باتخاذ إجراءات تعزيز متبادلة في مجالات الأمن المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات أو وضع خطوط توجيهية فيما يتعلق بالحق في الخصوصية، وفي حماية البيانات وحماية المستهلك.
- ز) تبادل الممارسات الجيدة في مجال أمن المعلومات و أمن الشبكات وتشجيع استخدامها من جانب جميع الأطراف المعنية.
- ح) دعوة البلدان المهتمة إلى إنشاء نقاط اتصال للتعامل مع الحوادث والاستجابة لها وقت وقوعها، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل المعلومات والتكنولوجيات من أجل الاستجابة لهذه الحالات.
- ط) التشجيع على المضي قدماً في تطوير التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل إجراء المعاملات على الخط.
- ي) تشجيع البلدان المهتمة على المساهمة بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة الجارية بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 6. البيئة التمكينية

- 13. لتعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمع المعلومات، يتعين على الحكومات أن تتشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتصف بالشفافية وعدم التمييز. وتشمل الإجراءات ما يلي:
- أ) ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنبؤ به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات.

- ب) ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آلية من أجل المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام 2005. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، على وجه الخصوص، بما يلي:
 - '1' صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛
 - 2' تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت؛
- '3' صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.
- '4' إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام 2005 للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.
 - ج) تدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:
 - '1' تسهيل إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتبادل الإنترنت؛
- '2' إدارة أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز القطري (ccTLD) لبلدانها أو الإشراف عليها، حسب الاقتضاء؛
 - 3' تعزيز الوعى بالإنترنت.
- د) تشجيع إقامة مخدمات رئيسية إقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، واستعمال عناوين ميادين مدوّلة من أجل التغلب على العوائق أمام النفاذ.
- هـ) ينبغي للحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات.
- و) تشجيع المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل في المحافل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص لتبادل الخبرات.
- ز) ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وطنية، تشمل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، لزيادة الشفافية والكفاءة والديمقراطية في الإدارة العامة.
- ح) وضع إطار يكفل أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية.

- لينبغي أن تعمل الحكومات وأن يعمل أصحاب المصلحة بنشاط على تعزيز تعليم المستعملين وزيادة وعيهم بشأن الخصوصية على الخط ووسائل حمايتها.
- ي) دعوة أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون الممارسات المصممة اتسهيل التجارة الإلكترونية مصممة بالشكل الذي يسمح أيضاً للمستهلكين بحرية الاختيار بين استعمال الاتصالات الإلكترونية أو عدم استعمالها.
- ك) تشجيع الأعمال الجارية في مجال الأنظمة الفعالة لتسوية المنازعات، وخصوصا الحلول البديلة، التي يمكنها أن تساعد في تسوية المنازعات.
- ل) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أن تعمل على وضع سياسات تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أصحاب المشاريع، وتعزيز الابتكار والاستثمار مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة.
- م) إدراكاً للإمكانات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي مساعدة هذه المشاريع في زيادة قدراتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير حصول هذه المشاريع على رؤوس الأموال اللازمة وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ن) ينبغي أن تتصرف الحكومات كمستعمل نموذجي وأن تكون من أوائل معتنقي التجارة الإلكترونية حسب مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- س) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسعى إلى زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيني لأغراض التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.
- ع) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تعزز تتمية واستعمال المعايير المفتوحة اللا تمييزية الصالحة للتشغيل البيني والقائمة على أساس الطلب.
- ف) يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لصلاحياته التعاهدية، بتنسيق نطاقات التردد وتوزيعها، بما يسهل النفاذ في كل مكان بأسعار معقولة.
- ص) ينبغي اتخاذ خطوات إضافية في الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية الأخرى لضمان الاستعمال الرشيد والفعّال والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية ونفاذ جميع البلدان إليه نفاذاً منصفاً، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

14. يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالبة:

15. الحكومة الإلكترونية

- أ) تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقر اطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.
- ب) استحداث مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، نتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.
- ج) دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

16. الأعمال التجارية الإلكترونية

- أ) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل.
- ب) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع.
- ج) ينبغي لسياسات الحكومات أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات.

17. التعلم الإلكتروني (انظر القسم جيم 4)

18. الصحة الإلكترونية

- أ) تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطنين في الخصوصية.
- ب) تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية و النهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية و الإنجابية و الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي و الأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.



- ج) التحذير من الأمراض المُعْدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.
- د) تعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.
- ه) تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية وتوسيعه ليشمل المناطق النائية والفقيرة في الخدمات ومجموعات السكان الضعيفة، مع الاعتراف بدور المرأة في تقديم الرعاية الصحية لأسرتها ومجتمعها.
- و) دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توفير المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

19. التوظيف الإلكتروني

- أ) تشجيع صياغة أفضل الممارسات للعاملين وأرباب العمل الذين يعملون عن بُعد باستخدام الوسائل الإلكترونية، واستناد هذه الممارسات على المستوى الوطني إلى مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، وبمراعاة جميع المعايير الدولية ذات الصلة.
- ب) تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.
- ج) تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان الموا وبلدان الاقتصادات الصغيرة من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي تشجيع العمل عن بعد، ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل والاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة.
- د) تشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا التي ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلك لزيادة عدد النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

20. البيئة الإلكترونية

- أ) تشجيع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.
- ب) تشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.
- قامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة.

21. الزراعة الإلكترونية

- أ) ضمان نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدّثة والتفصيلية ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.
- ب) ينبغي أن تسعى الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج (كما ونوعاً).

22. العلم الإلكتروني

- أ) تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات.
- ب) تشجيع النشر الإلكتروني والتسعير التمايزي ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف في جميع البلدان.
- ج) تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية.
- د) تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصاد الجوية.
- هـ) تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.

جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

- 23. يعتبر النتوع الثقافي واللغوي عاملا حافراً على احترام الهوية الثقافية والنقاليد والأديان وهو في الوقت نفسه عامل جوهري في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام في التتمية المستدامة.
- أ) وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيز هما وتطوير هما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المعتمدة ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو العالمي بشأن اللتنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.



- ب) وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى الذي يشمل المعارف التقليدية في مجتمع المعلومات، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة.
- ج) دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافة اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشيفات الرقمية، ودعم الأرشيفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية.
- د) وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.
- ها قيام السلطات المحلية بدعم نتمية المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه ودعم الأرشيفات الرقمية والمحلية ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع نتمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.
- و) توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.
- () العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع، بما في ذلك المحتوى المتاح باللغة الأم للمستعملين، وعلى توفير الاعتراف والدعم للأعمال المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الفنون.
- تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز إلمام المرأة بالمعارف الخاصة بإمكانيات الاتصالات واستخدام وسائط الإعلام بغية بناء القدرة لدى الفتيات والنساء على تفهم وتطوير محتوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ط) تعهد القدرات المحلية بالرعاية من أجل خلق وتوزيع البرمجيات باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين والأشخاص المعوقين والجماعات المحرومة والضعيفة وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحوّل.
- ي) تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي بما في ذلك المعالم الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكوسيلة للوصول إلى المجتمعات الريفية والمعزولة والجماعات الرحل.
 - ك) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على إنشاء محتوى بلغتهم الأصلية.

- ل) التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية لتمكينهم من استعمال معارفهم التقليدية في مجتمع المعلومات بفعالية أكبر والاستفادة من هذا الاستعمال.
- م) تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات والأدوات المصممة للنهوض بالنتوع الثقافي واللغوي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء مجموعات عمل إقليمية ودون إقليمية تتناول مسائل محددة في خطة العمل هذه تعزيزاً لجهود التكامل.
- ن) القيام، على المستوى الإقليمي، بتقييم إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التبادل والتفاعل الثقافيين، وصياغة البرامج ذات الصلة، اعتماداً على حصيلة هذا التقييم.
- س) ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات اللازمة ومجموعات شتى من نماذج البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات مسجلة الملكية، والبرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المجانية، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين المدوّلة ووضع مراجع بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة والتطبيقية.

جيم 9. وسائط الإعلام

- 24. تؤدي وسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها، بصفتها طرفاً فاعلاً، دوراً أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات.
- أ) تشجيع وسائط الإعلام بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.
- ب) تشجيع وضع تشريعات محلية تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعدديتها.
- ج) اتخاذ تدابير ملائمة لا تتعارض مع حرية التعبير لمناهضة المحتوى غير القانوني والمسيء في محتوى وسائط الإعلام.
- د) تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.
- هـ) تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن النساء والرجال في وسائط الإعلام.

- و) تقليل اختلالات التوازن الدولية التي تؤثر على وسائط الإعلام وخاصة في صدد البنية التحتية والموارد التقنية وتتمية المهارات البشرية، مع الاستفادة الكاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.
- ز) تشجيع وسائط الإعلام التقليدية على سد الفجوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي وخاصة في المناطق الريفية.

جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

- 25. ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام و إلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.
- ب) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة زيادة وعيهم بالبعد الأخلاقي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ج) ينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية واتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير وقائية يحددها القانون لمنع إساءة استعمال تكنولو جيا المعلومات والاتصالات مثل التصرفات غير القانونية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك اشتهاء الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.
- د) دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة الأعمال البحثية بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي

- 26. يتصف التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة بأهمية حيوية لتنفيذ خطة العمل هذه ويتعين دعمه بغية النهوض بالنفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير وسائل التنفيذ.
- أ) ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المنقدمة والمنظمات المالية الدولية.
- ب) العمل في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة وعلى أساس إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة للاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعجيل بإقامة المزيد منها، مع التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التتمية.

ج) دعوة المنظمات الدولية و الإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، آخذة في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

دال - جدول أعمال التضامن الرقمي

27. يهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية و المالية و التكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال و النساء في مجتمع المعلومات الناشئ. و التعاون الوطني و الإقليمي و الدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة عنصر حيوي في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ونحتاج التغلب على الفجوة الرقمية إلى استخدام المناهج و الآليات القائمة بقدر أكبر من الكفاءة و أن نستكشف تماماً المناهج و الآليات الجديدة، وذلك من أجل تمويل تطوير البنية التحتية و المعدات وبناء القدرات و تتمية المحتوى، وهي جميعاً عناصر جو هرية للمشاركة في مجتمع المعلومات.

دال 1. الأولويات والاستراتيجيات

- أ) ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.
- ب) ينبغي تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماماً في صلب استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال عمليات أكثر فعالية لتقاسم المعلومات والتسيق فيما بين الجهات المانحة، ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الخبرة في برامج» استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية».

دال 2. تعبئة الموارد

- أ) ينبغي لجميع البلدان والمنظمات الدولية إيجاد الظروف المؤاتية لإتاحة المزيد من الموارد وتعبئتها على نحو فعال لتمويل التتمية كما جاء تفصيلاً في توافق آراء مونتيري.
- ب) ينبغي أن تبذل الدول المتقدمة جهوداً ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية بما في ذلك توافق آراء مونتيري حيث جرى حث الدول المتقدمة على أن تبذل جهوداً ملموسة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، للوفاء بهدف تقديم 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص 0.15-0,20 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.
- ج) بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، نرحب بالمبادرات التي تم الاضطلاع بها لتخفيض الديون غير المدفوعة، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التتمية.

- د) وإدراكاً لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية فإننا نحث أيضاً:
- '1' البلدان النامية على زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص محلياً ومن الخارج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تهيئة مناخ استثماري مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه؟
- '2' البلدان المنقدمة ومنظمات التمويل الدولية على الاستجابة لاستراتيجيات وأولويات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأن تعمّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب برامج عملها، وأن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. وانطلاقاً من أولويات خطط التنمية الوطنية ومن تنفيذ الالترامات المعلنة أعلاه، ينبغي للبلدان المتقدمة بذل المزيد من الجهود لتوفير قدر أكبر من الموارد المالية للبلدان النامية في سعيها لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية؛
- '3' القطاع الخاص على المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي هذا.
- ه) ينبغي لنا في جهودنا لسد الفجوة الرقمية في إطار تعاوننا من أجل النتمية أن نعزز المساعدة التقنية والمالية الموجهة نحو بناء القدرات الوطنية والإقليمية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف وأن نعزز التعاون في برامج البحث والتطوير و تبادل الخبرات العملية.
- و) مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالاً كاملاً، ينبغي إجراء استعراض دقيق لكفاية هذه الآليات لمواجهة تحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واستكمال هذا الاستعراض قبل نهاية ديسمبر 2004. وستقوم بهذا الاستعراض قوة عمل تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ويقدم هذا الاستعراض إلى المرحلة الثانية من هذه القمة للنظر فيه. واستناداً إلى استنتاجات هذا الاستعراض، تجرى دراسة إمكانيات التحسين والتجديد في آليات التمويل، بما في ذلك إنشاء صندوق طوعي للتضامن الرقمي، وفقاً لما يرد في إعلان المبادئ، وجدوى هذا الصندوق ومدى فعاليته.
- ز) ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في الخدمات، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

هاء – المتابعة والتقبيم

- 28. لمتابعة تحقيق الغايات والأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة مخطط واقعي ودولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث.
- أ) ينبغي صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تتمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين تبعاً للظروف الوطنية.
- ب) ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة، بما فيها مؤشرات التوصيلية المجتمعية، وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية على الصعيدين المحلي والدولي وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم كما ينبغي متابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف إعلان الألفية.
- ج) ينبغي أن تعد المنظمات الدولية والإقليمية تقييماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لجميع الشعوب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.
- د) ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات قياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.
- ه إنشاء موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل الممارسات وقصص النجاح وذلك في نسق موجز وجذاب ويسهل النفاذ إليه، استناداً إلى تجميع المعلومات التي يسهم بها جميع أصحاب المصلحة، وباتباع المعايير المعترف بها دولياً بشأن النفاذ إلى شبكة الويب. ويمكن تحديث هذا الموقع دورياً وتحويله إلى ممارسة دائمة لتقاسم الخبرات.
- و) ينبغي أن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات. وينبغي أن تقدم مؤشرات أساسية وتحليلاً بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسقة القابلة للمقارنة دولياً، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة.

واو - نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

29. عملاً بقرار الجمعية العامة 56/183 ومع مراعاة نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سيعقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام 2004 لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكّل بؤرة تركيز لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية. وتبعاً لقرار هذه القمة بشأن مرحلتها في تونس، ينبغي أن تنظر المرحلة الثانية من القمة في جملة أمور منها:

أ) صياغة وثائق نهائية ملائمة استناداً إلى نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات عالمي، وتقليص الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرص رقمية.

ب) متابعة وتنفيذ خطة عمل جنيف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كجزء من نهج متكامل ومنسق، مما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن يكون ذلك من خلال جملة أمور منها الشراكات بين أصحاب المصلحة.

جنيف، 12 ديسمبر 2003





الترام

تونس





- 1. نحن ممثلي شعوب العالم، وقد اجتمعنا في تونس في الفترة من 18-16 نوفمبر 2005 في هذه المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات لنؤكد من جديد دعمنا الثابت لإعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر 2003.
- 2. **نؤكد من جديد** رغبتنا والتزامنا ببناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تتموي ويضع البشر في صميم اهتمامه، يقوم على أساس أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية والاحترام الكامل والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حتى يتسنى للناس في كل مكان إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستعمالها والمشاركة بها وتبادلها، كي يحققوا إمكاناتهم بالكامل ويبلغوا الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للمنافق.
- 3. ونؤكد من جديد الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة، وترابطها وتآزرها، بما فيها الحق في التتمية، وفقاً لما يجسده إعلان فيينا. ونؤكد أيضاً من جديد أن الديمقراطية والتتمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، كلها يرتبط أحدها بالآخر ويعزز أحدها الآخر. كما نؤكد تصميمنا على تعزيز احترام سيادة القانون في الأمور الدولية والوطنية.
- 4. **نؤكد من جديد** على الفقرات 4 و 5 و 55 من إعلان مبادئ جنيف ونعترف بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والمعارف والأفكار أساسية في مجتمع المعلومات، وأن هذه الحريات تعود بالنفع على التنمية.
- 5. إن قمة تونس تمثل فرصة فريدة لإذكاء الوعي بما تجلبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد للإنسانية وبما يمكنها إحداثه من تحول في الأنشطة البشرية والتفاعل بين البشر وفي حياتهم وبذلك تسهم في زيادة الثقة في المستقبل.
- 6. وهذه القمة هي مرحلة هامة لانطلاق جهود العالم لاستئصال الفقر وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنشأنا بموجب قراراتنا في جنيف صلة وثيقة طويلة الأجل بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من المؤتمرات والقمم الكبرى للأمم المتحدة ذات العلاقة. وندعو الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية إلى الالتقاء على هدف تنفيذ الالترامات الواردة في إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في جنيف. وفي هذا السياق فإن نتائج اجتماع القمة العالمية لسنة 2005 المختتم بالتو بشأن استعراض تنفيذ إعلان الألفية تتسم بأهمية خاصة.

- 7. ونؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في جنيف والانطلاق منها إلى مرحلة تونس بالتركيز على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية، وعلى إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها، وكذلك على متابعة وتنفيذ مقررات جنيف وتونس، وفقاً لما يشير إليه برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.
- 8. وإذ نؤكد من جديد على الأدوار والمسؤوليات الهامة لجميع أصحاب المصلحة كما جاء في الفقرة 3 من خطة عمل جنيف، فإننا نقر بالدور الرئيسي والمسؤوليات الرئيسية للحكومات في مجريات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
- 9. ونؤكد من جديد تصميمنا على السعي لكفالة تمكن كل شخص من الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتشأ عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونذكر بأن المحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ينبغي أن تعمل يدا بيد من أجل: تحسين النفاذ إلى البنية التحتية المعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها وكذلك إلى المعلومات والمعارف، وبناء الطاقات وزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوسع فيها، ورعاية التتوع الثقافي واحترامه، والاعتراف بدور وسائط الإعلام، ومعالجة الأبعاد الأخلاقية في مجتمع المعلومات، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونؤكد أن هذه المبادئ أساسية لبناء مجتمع معلومات جامع تستد صياغته إلى إعلان مبادئ جنيف.
- 01. وندرك أن النفاذ إلى المعلومات والمشاركة في المعرفة وفي إنشائها هي أمور تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم تساعد جميع البلدان على الوصول إلى الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الإسراع في هذه العملية بإزالة الحواجز أمام النفاذ إلى المعلومات للجميع بشكل شامل ومنصف ويسير التكلفة. ونؤكد على ضرورة إزالة العوائق أمام سد الفجوة الرقمية خاصة تلك الحواجز التي تعوق تحقيق التتمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان ورفاه شعوبها، بشكل كامل، وخاصة في البلدان النامية.
- 11. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد هيأت إمكانية مشاركة مجموعات من السكان أكبر بكثير من أي وقت مضى في اللحاق بركب المعرفة الإنسانية وتقاسمها وتوسيع قاعدتها، وزيادة نموها في جميع مجالات المساعي الإنسانية وكذلك تطبيقها في التعليم والصحة والعلوم، وتنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانات هائلة لتوسيع النفاذ إلى نوعيات عالية من التعليم ودعم محو الأمية والتعليم الأولي للجميع، وتسهيل عملية التعلم نفسها وبالتالي إرساء القواعد الأساسية لمجتمع معلومات ومعارف واقتصاد يقوم على المعرفة، بشكل مفتوح وجامع، وذي توجه تتموي يحترم التعدد الثقافي واللغوي.
- 12. ونؤكد أن تبني المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن تؤدي آثار النمو وزيادة الإنتاجية الناتجة عن استثمارات حسنة النتفيذ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة التجارة وتحسين

فرص العمل وزيادتها. ولهذا فإن كالاً من تطوير المؤسسات وسياسات سوق العمل له دور حاسم في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وندعو الحكومات والقطاع الخاص إلى تعزيز قدرات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لأن هذه المؤسسات توفر أكبر عدد من الوظائف في معظم الاقتصادات. وسنعمل معا، مع جميع أصحاب المصلحة، على وضع السياسات اللازمة والأطر القانونية والتنظيمية الضرورية لرعاية إقامة المشاريع، وخاصة للمؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة والمتناهية الصغر.

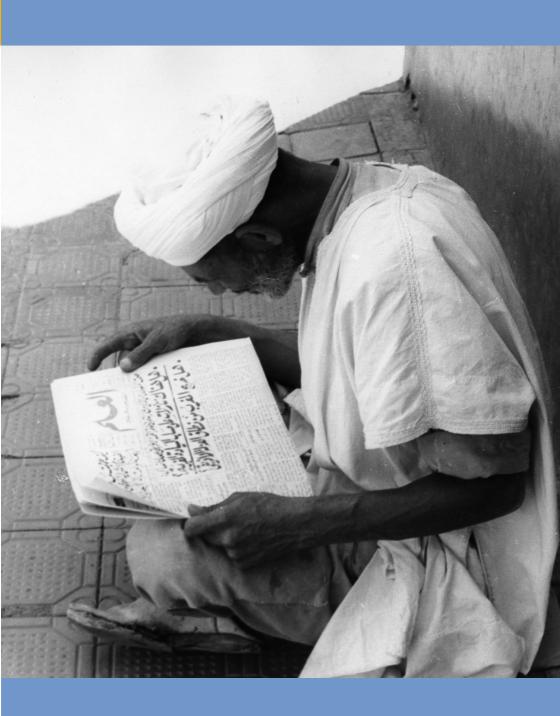
13. ونقر أيضاً بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها آثار إيجابية ضخمة كأداة من أدوات التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك فإن تهيئة ببيئة تمكينية مناسبة على المستوبين الوطني والدولي من شأنها أن تمنع تزايد الفروق الاجتماعية والاقتصادية وأن تقلل من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى البدان والمناطق والأفراد وكذلك بين الرجال والنساء.

14. ونقر أيضاً بأن من الضروري، بالإضافة إلى بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجود تأكيد مناسب على تنمية القدرات البشرية وعلى تهيئة تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوى رقمي باللغات المحلية حيث يكون ذلك ممكناً من أجل الوصول إلى نهج شامل لبناء مجتمع معلومات عالمى.

21. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمبيزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضرورة مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي، فإتنا نؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والديمقر اطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات. وندرك أن النهوض بالبنية التحتية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات كلها أمور حيوية في تحقيق هذه الغايات. ونعترف لمعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار الدولي والأمن الدولي وبأنها يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول. لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات أمن تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان.

16. ونلتزم أيضاً بتقييم ومتابعة النقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين بعين الاعتبار اختلاف مستويات النتمية لكي يمكن بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

17. ونحث الحكومات على أن تقوم، باستخدام إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإقامة أنظمة عامة للمعلومات بشأن القوانين والقواعد، وأن تعمل على انتشار نقاط النفاذ العمومي وعلى إتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع.



- 18. وسنسعى دون كلل لتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ويسير التكلفة من أي مكان، بما في ذلك النفاذ إلى التصاميم العالمية والتكنولوجيات المساعدة، لجميع البشر، خاصة ذوي الإعاقة، لضمان التوزيع العادل لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجتمعات وفي داخلها ولسد الفجوة الرقمية من أجل خلق فرص رقمية للجميع واستفادة الجميع من المزايا التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية.
- 19. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير التي تكفل لجميع بلدان العالم نفاذاً منصفاً ويسير التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تعم فوائدها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجميع وحتى نتمكن من سد الفجوة الرقمية فعلاً.
- 20. ولتحقيق هذه الغاية سنولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات الخاصة للفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون والعاطلون عن العمل والفئات المحرومة والأقليات والسكان الرحل والمسنون وذو والعاهات.
- 21. ولتحقيق هذه الغاية سنولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات الخاصة لشعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والأراضي الواقعة تحت الاحتلال والبلدان الخارجة من صراعات أو كوارث طبيعية.
- 22. يجب في تطوير مجتمع المعلومات أن تولى عناية خاصة إلى الأوضاع الخاصة للسكان الأصليين وإلى الحفاظ على تراثهم وثقافاتهم الموروثة.
- 23. ونعرف بوجود فجوة جنسانية في داخل الفجوة الرقمية في المجتمع ونؤكد من جديد الترامنا بتمكين المرأة وبالمساواة بين الجنسين من أجل التغلب على تلك الفجوة. وندرك كذلك أن المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات لا عنى عنها لضمان أن يكون مجتمع المعلومات جامعاً ومن أجل احترام حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مساندة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والمساهمة في تشكيل جميع نواحي مجتمع المعلومات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.
- 24. ونعترف بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم. وسنعمل على تكثيف العمل من أجل حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونؤكد في هذا الصدد أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات.

- 25. ونؤكد من جديد التزامنا بتمكين الشباب باعتبار هم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الجامع. وسنعمل على أن يشارك الشباب بنشاط في برامج النتمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى توسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية.
- 26. ونعترف بأهمية المحتوى الخلاق والتطبيقات المبتكرة في التغلب على الفجوة الرقمية والإسهام في تحقيق أهداف وغايات التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.
- 27. وندرك أن تحقيق النفاذ المنصف والمستدام إلى المعلومات يتطلب تنفيذ استراتيجيات لحفظ المعلومات الرقمية التي تتولد عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى الطويل.
- 28. ونؤكد من جديد رغبتنا في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير تطبيقاتها في شراكة مع القطاع الخاص، على أساس معايير مفتوحة أو صالحة للتشغيل البيني ومحتملة التكاليف ومتاحة للجميع، وميسرة في كل مكان وفي كل وقت، لأي شخص وباستعمال أي جهاز، مما يؤدي إلى شبكة في متناول الجميع فعلاً.
- 29. نحن مقتنعون بأنه في وسع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني و الأوساط العلمية و الأكاديمية و المستعملين استخدام مختلف التكنولوجيات ونماذج الترخيص، بما في ذلك المطورة منها بموجب تراخيص ملكية والمطورة في إطار المصدر المفتوح والنفاذ الحر، كل حسب اهتماماته، مع ضرورة تأمين خدمات يعتمد عليها وبرامج فعالة لصالح شعوبها. ومع مراعاة أهمية البرمجيات ذات الملكية في السوق في مختلف البلدان فإننا نكرر تأكيدنا على ضرورة تشجيع وتعزيز التعاون في مجال تطوير المنصات الصالحة للتشغيل البيني و البرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح بطرق تستفيد من إمكانات جميع نماذج البرمجيات، وخصوصاً في مجالات التعليم و العلوم وبرامج الشمول الرقمي.
- 30. وإذ ندرك أن التخفيف من الكوارث يمكن أن يعزز كثيراً من جهود النتمية وتحقيق تنمية مستدامة والمساعدة على الحد من الفقر، فإننا نكرر التزامنا باستخدام طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكاناتها من خلال تأكيد ودعم التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.
- 31. ونلتزم بالعمل معا من أجل تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي، حسبما ورد في الفقرة 27 من خطة عمل جنيف. إن التنفيذ الكامل و السريع لجدول الأعمال هذا مع ضمان الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، يتطلب على وجه الخصوص حلا عاجلا وفعالا وشاملاً ودائماً لمشكلة ديون البلدان النامية حسب الاقتضاء، وإلى نظام تجارة عالمي متعدد الأطراف يقوم على أساس حكم القانون والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، يعمل في نفس الوقت على حفز التنمية على نطاق العالم، وتستفيد منه جميع البلدان في جميع مراحل التنمية، كما يتطلب التوصل إلى مناهج وآليات دولية محددة لزيادة التعاون الدولي والمساعدة الدولية من أجل سد الفجوة الرقمية، وتنفيذ هذه المناهج والآليات بفعالية.

- 32. ونلتزم كذلك بتشجيع شمول مجتمع المعلومات لجميع الشعوب من خلال تطوير واستعمال اللغات المحلية و/أو لغات الشعوب الأصلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسنواصل جهودنا من أجل حماية وتعزيز التنوع الثقافي، والهويات الثقافية، في داخل مجتمع المعلومات.
- 33. ونعترف بأنه مع أن التعاون النقني يمكن أن يقوم بدور مساعد فإن بناء القدرات على جميع المستويات هو المطلوب لضمان إتاحة الخبرة المؤسسية والفردية المطلوبة.
- 34. ونحن ندرك الحاجة بل ونسعى إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية وفقاً للفصل الثاني من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات من أجل التمكن من زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتحقيق الخطط القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل المكرسة لبناء مجتمع المعلومات كمتابعة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذها.
- 35. وندرك الدور الرئيسي للسياسة العامة في وضع الإطار العام الذي يتم فيه تعبئة الموارد.
- 36. ونقدر إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز السلم ومنع الصراعات التي تؤثر تأثيراً سيئاً على تحقيق الأهداف الإنمائية وغيرها. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مواضع الصراع عن طريق نظم الإنذار المبكر من أجل منع الصراعات والعمل على حلها سلمياً ومساندة العمل الإنساني بما في ذلك حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتيسير مهمة بعثات حفظ السلام والمساعدة في بناء السلم والتعمير بعد الصراع.
- 37. ونحن مقتنعون بأن من الممكن تحقيق أهدافنا من خلال المشاركة والتعاون والشراكة بين الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وأنه لا غنى عن التعاون الدولي والتضامن على جميع المستويات لكي تعم منافع مجتمع المعلومات الجميع.
- 38. ولن تتوقف جهودنا بانتهاء القمة، ذلك أن بروز مجتمع المعلومات العالمي الذي نسعى جميعاً إلى تحقيقه يوفر فرصاً متز ايدة لجميع الشعوب و الإقامة مجتمع عالمي جامع لم يكن من السهل تصوره قبل سنوات قليلة. ويجب أن نسخر هذه الفرص المتاحة اليوم وأن ندعم تطورها وتقدمها.
- 39. ونؤكد من جديد عزمنا الثابت على تقديم وتنفيذ استجابة فعالة ومستدامة للتحديات والفرص المتمثلة في بناء مجتمع معلومات عالمي حقيقي يستفيد منه جميع الشعوب.
- 40. ونؤمن إيمانا راسخا بالتنفيذ الكامل والآني للمقررات التي اتخذناها في جنيف وتونس، على النحو المبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

تونس، 18 نوفمبر 2005





برنامے عمل

تونس بشأن مجتمع المعلومات



برنامج العمسل بشسأن مجتمع المعلومات

ألف – مقدمــة

- 1. نعترف بأن الوقت قد حان للتحرك قُدماً من المبادئ إلى العمل آخذين بعين الاعتبار العمل الجاري في تنفيذ خطة عمل جنيف وتعيين المجالات التي حققت تقدماً أو التي تشهد تقدماً أو التي لم تنجز بعد.
- 2. **نؤكد من جديد الالتزامات** التي تعهدنا بها في جنيف وننطلق على أساسها في تونس بالتركيز على الآليات المالية لسد الفجوة الرقمية و على إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها وكذلك على تنفيذ مقررات جنيف وتونس ومتابعتها.

باء - الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

- تشكر الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في إنشاء فريق المهام المعني بالآليات المالية ونشيد بأعضاء الفريق لجهودهم في إعداد التقرير.
- ونذكر بأن و لاية فريق المهام هي القيام باستعراض دقيق لكفاية الآليات المالية القائمة في مواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التتمية.
- 5. يوضّح تقرير فريق المهام تعقد الآليات القائمة في القطاعين العام والخاص التي تتيح التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويحدد التقرير مجالات يمكن فيها تحسين هذه الآليات ويمكن فيها للبلدان النامية وشركائها في التنمية إعطاء أولوية أعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 6. واستناداً إلى خلاصة استعراض التقرير نظرنا في التحسينات والابتكارات في الآليات المالية، بما فيها إنشاء صندوق تضامن رقمي يتم تمويله بالتبرعات، كما جاء في إعلان المبادئ الصادر عن القمة في جنيف.
- 7. ونعترف بوجود الفجوة الرقمية وبالتحديات التي تثيرها أمام بلدان كثيرة تضطر إلى الاختيار بين الكثير من الأهداف الإنمائية المنتافسة في تخطيطها للتتمية وفي المتطلبات المتنافسة على أموال التتمية في مواجهة شح الموارد.
- 8. ونعترف بحجم المشكلة التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية، وهو ما يتطلب استثمارات كافية ومستدامة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وفي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا على مدى سنوات كثيرة قادمة.

- و نهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز نقل التكنولوجيا بشروط يُتقق عليها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يعتمد سياسات وبرامج تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في الانتفاع بالتكنولوجيا في سعيها لتحقيق التنمية عن طريق الاستعانة بوسائل عدة من بينها التعاون النقني وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية.
- 10. ونعترف بأن الأهداف والغايات الإنمائية المنفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، نتطوي على أهمية جوهرية، وأن توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية هو الأساس الذي يرتكز عليه في السعي لإقامة آليات مالية كافية وملائمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفقا لجدول أعمال التضامن الرقمي الوارد في خطة عمل جنيف.
- 11. ونعترف ونقر بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة للعالم النامي، كما جاء في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف ، الذي يواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالحاجة الشديدة إلى التركيز على احتياجاته الخاصة من التمويل لإحراز الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للأفية.
- 12. ونحن متفقون على أن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتعين أن يوضع في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا لمجرد كونها وسيطاً للاتصال ولكن أيضا بوصفها عاملاً يمكن من تحقيق التنمية وأداة لبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المنقق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.
- 13. كان تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم البلدان النامية يرتكز في الماضي على الاستثمارات العامة. وحدث مؤخراً تدفق استثمارات كثيرة حظيت مشاركة القطاع الخاص فيها بالتشجيع، استناداً إلى أساس تنظيمي سليم، وتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى سد الفجوة الرقمية.
- 14. ونشعر بتشجيع كبير لأن خطى التقدم المحرزة في تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات المعطيات عالية السرعة تزيد باستمرار من الإمكانيات المتوفرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، للمشاركة في سوق عالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس ما تتمتع به من مزايا نسبية. وتتيح هذه الفرص البازغة أساساً تجارياً قوياً للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. وينبغي للحكومات، بناء على ذلك، أن تتخذ تدابير، في إطار السياسات الإنمائية الوطنية، لتهيئ بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمارات اللازمة في البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير خدمات اللازمة في البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير خدمات

^{*} على سبيل الإحالة، تنص الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف على ما يلي:

ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي نتفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المنظلة بالديون والبلدان والمناطق ذات المنطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتتمية، كالكوارث الطبيعية.

برنامج العمسل بشسأن مجتمع المعلومات

- جديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تطبق سياسات وتدابير من شأنها ألا تثبط أو تعوق أو تمنع المشاركة المستمرة لهذه البلدان في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 15. ونلاحظ التحديات الكثيرة التي تواجه توسيع نطاق المحتوى المعلوماتي المفيد الذي يمكن النفاذ إليه في العالم النامي، ونلاحظ بصفة خاصة أن مسألة تمويل مختلف أشكال المحتوى والتطبيقات تتطلب اهتماماً جديداً، لأن هذا المجال كثيراً ما أغفل نتيجة للتركيز على البني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 16. ونعترف بأن جذب الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقف بصورة حاسمة على وجود بيئة تمكينية تشمل الإدارة السليمة على جميع المستويات، بما في ذلك وجود سياسة عامة وإطار تنظيمي داعمين ويتسمان بالشفافية وبتشجيع المنافسة، على نحو يعبر عن الواقع الوطني.
- 17. ونسعى للدخول في حوار نشيط استباقي حول المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة السليمة للشركات عبر الوطنية، ومساهمتها في التتمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية.
- 18. ونؤكد على أن قوى السوق وحدها لا تستطيع أن تضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك نشجع تعزيز التعاون والتضامن الدوليين بغية تمكين جميع البلدان، لا سيما البلدان المذكورة في اللققرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، من تتمية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المستندة إلى هذه التكنولوجيا بحيث تكون قابلة للاستمرار وقادرة على المنافسة على الصعيدين الوطنى والدولى.
- 19. ونعترف أن القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، يضطلع بدور هام في تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان كثيرة، وأن التمويل المحلي يجري تدعيمه من خلال التدفقات بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب.
- 20. ونعرف بأنه نتيجة لزيادة تأثير استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البنية التحتية، فإن الجهات المانحة العامة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، نقوم بإعادة توجيه موارد عامة إلى أهداف إنمائية أخرى، مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والبرامج ذات الصلة، وإلى إصلاحات السياسة العامة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب الأنشطة الإنمائية وإلى تتمية القدرات. ونشجع جميع الحكومات على إعطاء أولوية ملائمة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا التقليدية للمعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا التقليدية المعلومات والاتصالات مثل البث الإذاعي والتلفزيوني. ونشجع أيضاً المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة العامة الثنائية على النظر أيضا في نقديم المزيد من الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كانت مشاريع إقليمية أو مشاريع وطنية على نطاق كبير ولأغراض تتمية القدرات ذات الصلة. وينبغي لها أن تنظر في انسجام مساعداتها واستراتيجيات شراكاتها مع الأولويات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجياتها المحد من الفقر.

- 21. ونعترف بأن التمويل العام يؤدي دوراً حاسماً في تأمين نفاذ المناطق الريفية والسكان المحرومين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بمن فيهم سكان الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية.
- 22. ونلاحظ أن الاحتياجات في مجال بناء القدرات المرتبطة بنكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أولوية عالية في جميع البلدان النامية، وأن مستويات التمويل الحالية ليست كافية لتلبية هذه الاحتياجات، على الرغم من وجود آليات تمويلية كثيرة مختلفة داعمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التتمية.
- 23. ونعترف بوجود عدد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الموارد المالية، وهي مجالات لم تلق اهتماماً كافياً حتى الآن في النهج الحالية لتمويل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتشمل هذه المجالات:
- أ) البرامج والمواد والأدوات ومبادرات التمويل التعليمي والتدريب المتخصص اللازمة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما للعاملين في الهيئات التنظيمية وسائر العاملين في القطاع العام ومنظماتهم؛
- ب) النفاذ إلى الاتصالات والتوصيل بخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية النائية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وغير ذلك من الأماكن التي تثير ظروفها تحديات تكنولوجية وسوقية فريدة؛
- ج) البنية التحتية الرئيسية الإقليمية والشبكات الإقليمية، ونقاط النفاذ الإقليمية إلى الشبكات والمشروعات الإقليمية المنطق الشبكات عبر الحدود وفي المناطق الضعيفة اقتصادياً، والتي قد تتطلب سياسات منسقة، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والمالية والنمويل الأولي، والاستفادة من مشاركة التجارب وأفضل الممارسات؛
- د) قدرة النطاق العريض لتسهيل تقديم طائفة أوسع من الخدمات والتطبيقات، وحفز الاستثمار وتوفير النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمستعملين الحاليين والجدد؟
- ف) تنسيق المساعدة، حسبما يكون ذلك ملائماً، إلى البلدان المشار إليها في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، وذلك لتحسين الفعالية وتخفيض تكاليف المعاملات المالية المرتبطة بتوصيل دعم الجهات المانحة الدولية؟
- و) تطبيقات ومحتويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وفي برامج التنمية القطاعية لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبيئة؛
- و علاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى النظر في المسائل التالية ذات الصلة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التمية، والتي لم تحظ بعناية كافية:
- ز) استدامة المشروعات المتعلقة بمجتمع المعلومات مثل صيانة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- الاحتياجات الخاصة للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر،
 مثل الاحتياجات التمويلية?
- التنمية المحلية وتصنيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها
 البلدان النامية؛
- ي) الاضطلاع بأنشطة في مجال الإصلاح المؤسسي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين القدرة في مجال الأطر القانونية والتنظيمية؛
- التحسين الهياكل التنظيمية وإحداث تغييرات في إجراءات الأعمال التجارية بغية تعظيم تأثير وفعالية مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات الأخرى التي تتضمن مكونات مهمة من هذه التكنولوجيا؛
- ل) الحكومة المحلية ومبادرات المجتمعات المحلية التي تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المجتمعات المحلية في مجالات مثل التعليم والصحة ودعم سبل المعيشة.
- 24. ونحن إذ نعترف بأن المسؤولية المركزية عن تنسيق برامج التمويل العام والمبادرات العامة لنتمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنما تقع على عاتق الحكومات، نوصي بإدخال مزيد من التنسيق عبر القطاعات وعبر المؤسسات، سواء من جانب المانحين أو المتلقين داخل الإطار الوطني.
- 25. ينبغي للمصارف والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف النظر في تطويع آلياتها الحالية، وتصميم آليات جديدة عند الحاجة، لتلبية المتطلبات الوطنية والإقليمية بشأن تتمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ونقر بالشروط الأساسية التالية لتحقيق النفاذ المنصف والشامل إلى الآليات المالية وتحسين الاستفادة منها:
- أ) وضع سياسات وحوافز تنظيمية تهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل وجذب استثمارات القطاع الخاص؛
- ب) تحديد و إقرار الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي صياغتها، عند الاقتضاء، بالاقتران بالاستراتيجيات الإلكترونية؛
- ج) تطوير القدرة المؤسسية والتنفيذية لدعم استعمال صناديق الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل الوطنية ومواصلة دراسة هذه الآليات وسائر الآليات التي تهدف إلى تعبئة الموارد المحلية؛
- د) تشجيع تطوير المعلومات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة بالواقع المحلي والتي تعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول؛
- ه) دعم التوسع في البرامج الرائدة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- و) دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة كأولوية أولى وكمجال حاسم مستهدَف للتدخلات الإنمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛



- ز) بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية (المعارف) على كل مستوى لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات وخاصة في القطاع العام؛
- ح) تشجيع كيانات قطاع الأعمال للمساعدة على الإسراع في توسيع الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم الصناعات الإبداعية والمنتجين المحليين للمحتوى الثقافي والتطبيقات، والأعمال التجارية الصغيرة؛
- ط) تقوية القدرات من أجل تعزيز إمكانات استغلال الأموال المضمونة واستخدامها استخداما فعالاً.
- 27. نوصي بإدخال تحسينات وابتكارات في آليات التمويل القائمة، تشمل ما يلي: أ) تحسين الآليات المالية لتحقيق كفاية الموارد المالية، وتيسير النتبؤ بها وضمان استدامتها، ويفضل أن تكون غير مقيدة؛
- ب) تدعيم أواصر التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال وضع حوافز لإنشاء البنية التحتية الأساسية الإقليمية؛ ج) توفير النفاذ بتكلفة ميسرة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال
 - ج) توفير النفاذ بتكلفة ميسرة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدابير التالية:
- '1' تخفيض التكاليف الدولية للإنترنت التي يفرضها مقدمو خدمات الشبكة الأساسية، ودعم إنشاء وتطوير البنى التحتية الأساسية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقاط تبادل الإنترنت لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكة، ضمن جملة تدابير أخرى؛
- '2' تشجيع الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة دراسة مسألة التوصيل الدولي للإنترنت (IIC) باعتبارها مسألة عاجلة لوضع توصيات ملائمة؛
- د) تتسيق البرامج بين الحكومات والجهات المالية الكبرى للتخفيف من مخاطر الاستثمارات وتكاليف المعاملات التجارية على المشغلين الذين يدخلون في قطاعات تسويقية أقل جاذبية مثل المناطق الريفية ومنخفضة الدخل؛
- ه) المساعدة على الإسراع بوضع أدوات مالية محلية بما في ذلك دعم الأدوات المحلية للتمويل متناهي الصغر والحاضنات التجارية الصغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الائتمان الحكومي وآليات المزاد العلني العكسية ومبادرات إقامة الشبكات القائمة على المجتمعات المحلية والتضامن الرقمي وغيرها من الابتكارات والتجديدات؛
- و) تحسين القدرة على النفاذ إلى التسهيلات التمويلية بغية تسريع وتيرة تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، بما في ذلك تشجيع التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب؛ أي ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في جدوى إنشاء منتدى افتراضي لتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن المشروعات المحتملة ومصادر التمويل والآليات المالية المؤسسية؛

- ح) تمكين البلدان النامية من زيادة قدرتها على توليد أموال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث أدوات مالية جديدة ملائمة لاقتصاداتها بما في ذلك الصناديق الاستثمانية ورأس المال المبدئي؛
- ط) حث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب توافق آراء مونتيري؛
- ي) ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في التعاون فيما بينها تعزيزاً لقدراتها على الاستجابة السريعة بغية دعم البلدان النامية التي تلتمس المساعدة في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
 - ك) تشجيع زيادة المساهمات الطوعية؛
- ل) الاستخدام الفعّال، حسب الاقتضاء، لآليات تخفيف الديون كما جاء في خطة عمل جنيف، بما في ذلك إلغاء الديون، ومقايضة الديون، لاستخدامها في تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض المشروعات الإنمائية، بما في ذلك المشروعات المندرجة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر.
- 28. ونرحب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي في جنيف بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية وهو مفتوح لأصحاب المصلحة المعنيين ويستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامي بالتركيز أساساً على الاحتياجات المحددة والملحة على المستوى المحلي والسعي إلى الحصول على موارد طوعية جديدة للتمويل «التضامني». ويمثل صندوق التضامن الرقمي تكملة للآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات، والتي ينبغي مواصلة استخدامها استخداماً كاملاً لتمويل نمو البنية التحتية والخدمات الجديدة لتكولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم - إ*دارة الإنتر*نت

- 29. نحن نؤكد من جديد على المبادئ التي أعلنت في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في ديسمبر 2003، من أن الإنترنت قد أصبحت مرفقاً عالمياً متاحاً للجمهور، وأن إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون في صلب المسائل التي يضمها جدول أعمال مجتمع المعلومات؛ وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف، وشفافة وديمقر اطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد، وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً و آمناً للإنترنت مع مراعاة التعدد اللغوي.
- 30. نحن ندرك أن الإنترنت، التي هي عنصر مركزي في بنية مجتمع المعلومات، قد تطورت من كونها مرفقاً بحثياً وأكاديمياً إلى أن أصبحت مرفقاً عالمياً في متناول الجميع.
- is in it is it is
- 32. ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG). ونوجه الشكر لرئيس الفريق وأعضائه وللأمانة على ما قاموا به من عمل وعلى تقريرهم.
- 33. ونحيط علماً بتقرير فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت الذي بذل قصارى جهده لوضع تعريف عملي لإدارة الإنترنت. فقد ساعد في تحديد عدد من قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت. كذلك فقد ساعد التقرير على زيادة فهمنا لأدوار ومسؤوليات الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، وغيرها من المحافل، كل بحسب دوره، وكذلك أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.
- 34. إن التعريف العملي لإدارة الإنترنت هو تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعابير والقواعد والأعراف المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها.
- 35. نحن نؤكد من جديد أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

- أ) أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول،
 فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛
- ب) أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛
- ج) أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛
- د) أن المنظمات الدولية الحكومية كان لها دور في تسهيل تتسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور؟
- ه) أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت، وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور.
- 36. نحن نقدر المساهمة القيمة التي تقدمها الأوساط الأكاديمية والفنية في مجموعات أصحاب المصلحة المذكورة في الفقرة 35 في تطوير وتشغيل الإنترنت والارتقاء بها.
- 37. نحن نسعى إلى تحسين التنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الدولية المحكومية وغيرها من الهيئات المعنية بإدارة الإنترنت وتبادل المعلومات فيما بينها. وينبغي اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة، بقدر الإمكان، على جميع المستويات.
- 38. نحن ندعو إلى تعزيز وتقوية المؤسسات الإقليمية المتخصصة لإدارة موارد الإنترنت الخاصة بها، الإنترنت عملاً على ضمان حق كل منطقة في إدارة موارد الإنترنت الخاصة بها، والحفاظ في نفس الوقت على التسيق العالمي في هذا المجال.
- 25. نحن نسعى إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز أسس هذه الثقة. ونحن نؤكد من جديد ضرورة المضي، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، في تعزيز وتنمية وتنفيذ ثقافة عالمية للأمن السبراني، كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 257/50، وفي قرارات بعض المحافل الإقليمية ذات الصلة. وتتطلب هذه الثقافة إجراءات وطنية ومزيداً من التعاون الدولي لتعزيز الأمن، والعمل في الوقت ذاته على النهوض بحماية المعلومات الشخصية وحماية الخصوصية والبيانات. وينبغي أن يعزز استمرار تنمية ثقافة الأمن السبراني إمكانيات النفاذ والتجارة، وأن يراعي مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن يحترم الجوانب الموجهة نحو التتمية في مجتمع المعلومات
- 40. نحن نؤكد على أهمية ملاحقة الجرائم السبرانية قضائياً، بما فيها الجرائم السبرانية التي تُرتكب ضمن ولاية قانونية ولكنها تؤثر على ولايات قانونية أخرى. وندعو الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين إلى وضع التشريعات اللازمة للتحقيق في الجرائم السبرانية وملاحقتها قضائياً، مع الاستفادة من الأطر القائمة، ومنها

على سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 55/63 وقرارها 56/121 بشأن «مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية» واتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجرائم السبرانية.

- 41. نحن مصممون على أن نتعامل بصورة فعالة مع المشكلة الكبيرة والمتزايدة التي تثيرها الرسائل الاقتحامية وننوه بالأطر الحالية المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة للتعاون الإقليمي والدولي بشأن الرسائل الاقتحامية، ومنها على سبيل المثال استراتيجية مكافحة الرسائل الاقتحامية، وما يتصل بذلك لندن، ومذكرة التفاهم بين سول وملبورن لمكافحة الرسائل الاقتحامية، وما يتصل بذلك من أنشطة تقوم بها منظمة التعاون والتتمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتباع نهج متعدد الوسائل لمكافحة الرسائل الاقتحامية، ومن ذلك مثلاً زيادة وعي المستهلكين ودوائر الأعمال، والتشريعات المناسبة، وسلطات وأدوات إنفاذ القانون، ومواصلة تطوير التدابير التقنية والتنظيمية الذاتية، وأفضل الممارسات، والتعاون الدولي.
- 42. نحن نؤكد من جديد الترامنا بالحرية في السعي إلى التماس المعلومات وتلقيها ونقلها واستعمالها، وخصوصاً من أجل استحداث المعارف وتجميعها ونشرها. ونؤكد أن التدابير المتخذة لضمان استقرار وأمن الإنترنت ومكافحة الجريمة السبرانية وصد الرسائل الاقتحامية يجب أن تحمي وتحترم الأحكام المتعلقة بالخصوصية وحرية التعبير، كما ترد في الأجزاء ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
- 43. نكرر من جديد التزامنا بالاستعمالات الإيجابية للإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وباتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير وقائية يحددها القانون ضد الاستعمالات المسيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسبما ورد في الجزء الخاص بالأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات في إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين في جنيف.
- 44. ونؤكد أيضاً أهمية مكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله على الإنترنت، مع احترام حقوق الإنسان والتمسك بالالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، كما تشير اليها وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/60/L.1 فيما يتعلق بالمادة 85 من نتائج القمة العالمية لعام 2005.
- 45. نحن نؤكد أهمية أمن الإنترنت واستمراريتها واستقرارها، وضرورة حماية الإنترنت وغيرها من شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التهديدات ومواطن الضعف. ونؤكد على ضرورة الوصول إلى تفاهم مشترك للمسائل الخاصة بأمن الإنترنت، ومزيد من التعاون في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأمن الإنترنت وتجميعها ونشرها، وتبادل أفضل الممارسات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن التدابير الموجهة نحو مكافحة التهديدات الأمنية للإنترنت على المستويين الوطني والدولي.

- 46. ندى ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى ضمان احترام الخصوصية وحماية المعلومات والبيانات الشخصية، سواء عن طريق سن التشريعات أو تنفيذ أطر التعاون أو أفضل الممارسات والتنظيم الذاتي أو عن طريق التدابير التقنية التي تتخذها دوائر الأعمال والمستعملون. ونشجع جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الحكومات، إلى التأكيد من جديد على حق الأفراد في النفاذ إلى المعلومات وفقاً لإعلان المبادئ الصادر في جنيف وغيره من الصكوك الدولية المتفق عليها، وإلى التنسيق على المستوى الدولي عند اللزوم.
- 47. نحن ندرك تزايد حجم وقيمة جميع أعمال التجارة الإلكترونية، سواء داخل الحدود الوطنية أم عبر هذه الحدود، وندعو إلى وضع قوانين وممارسات وطنية لحماية المستهلك وآليات للتنفيذ حيثما يكون ذلك ضرورياً، عملاً على حماية حق المستهلكين الذين يبتاعون السلع والخدمات على الخط، كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لتيسير المزيد من التوسع، على نحو غير تمييزي، في ظل القوانين الوطنية ذات الصلة، في أعمال التجارة الإلكترونية وفي ثقة المستهلك فيها.
- 48. **ونلاحظ بارتياح** الزيادة في استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من قبل الحكومات لخدمة المواطنين، ونشجع البلدان التي لم تقم بعد بوضع برامج واستر اتيجيات وطنية للحكومة الإلكترونية على أن تبادر بذلك.
- 49. نؤكد من جديد الترامنا بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية ونلتزم بضمان التنمية المتسقة والمنصفة للجميع. ونحن ملتزمون في ترتيبات إدارة الإنترنت عموما، بتقديم التوجيه بشأن المسائل الإنمائية، وبإدراج مسائل منها تكلفة التوصيلية الدولية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية. ونشجع تحقيق التعدد اللغوي في بيئة تطوير الإنترنت، وندعم تطوير البرمجيات التي يمكن تطويعها بسهولة محلياً تمكيناً للمستعملين من اختيار الحلول المناسبة من بين نماذج مختلفة للبرمجيات بما فيها البرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية والمحمية بالملكية الفكرية.
- 50. نحن نعترف بالشواغل التي تساور البلدان النامية بصورة خاصة بشأن ضرورة البجاد توازن أفضل في الرسوم المفروضة على التوصيلية الدولية للإنترنت من أجل تعزيز النفاذ. ولذلك ندعو إلى تطوير استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة مما ييسر النفاذ الأفضل والأكثر إنصافاً للجميع، وذلك عن طريق:
- أ) العمل على وضع تكاليف العبور والتوصيلية البينية للإنترنت، على أساس التفاوض التجاري في بيئة تنافسية على أن يكون موجهاً نحو عناصر موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع أخذ الأعمال الجارية حول هذا الموضوع في الاعتبار؛
- ب) إقامة شبكات أساسية إقليمية عالية السرعة للإنترنت ونقاط تبادل وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإنترنت؛

- ج) توصية البرامج المانحة وآليات التمويل الإنمائي بالنظر في ضرورة تقديم تمويل للمبادرات التي تشجع على تحسين التوصيلية ونقاط التبادل للإنترنت والمحتوى المحلى للبلدان النامية؛
- د) تشجيع الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وأن يقدِّم نتائج الدراسة بصفة دورية للنظر فيها وتطبيقها إن أمكن. كما إننا نشجع سائر المؤسسات ذات الصلة على تناول هذا الموضوع؛
- هـ) التشجيع على تطوير ونمو المعدات الطرفية المنخفضة التكلفة مثل الأجهزة الشخصية والجماعية، خاصة المقصود استعمالها في البلدان النامية؛
- و) تشجيع مزودي خدمات الإنترنت وسائر الأطراف في المفاوضات التجارية على تبنى ممارسات تهدف إلى تحقيق تكلفة عادلة متوازنة للتوصيلية.
- ز) تشجيع الأطراف المهتمة على التفاوض تجارياً من أجل تخفيض تكاليف التوصيلية لأقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المذكورة في إعلان المبادئ الصادر في جنيف، مع مراعاة الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً.
- 51. نحن نشجع الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، من خلال الشراكات حيث يكون ذلك ممكناً، على النهوض بالتعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية عن طريق وضع استراتيجيات وطنية لتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وعن طريق النهوض بالقوى العاملة وتخصيص موارد مناسبة. كما إننا نعمل على زيادة التعاون الدولي، على أساس طوعي، ليمتد إلى بناء القدرات في المجالات المتصلة بإدارة الإنترنت. ويمكن أن يشمل ذلك على وجه الخصوص بناء مراكز تميز وغيرها من المؤسسات التي تعمل على تيسير نقل الدراية الفنية وتبادل أفضل الممارسات عملا على تعزيز مشاركة البلدان النامية وجميع أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت.
- 52. وعملاً على ضمان المشاركة الفعالة في الإدارة العالمية للإنترنت فإننا نحث المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية الحكومية، كل في مجال اختصاصه، أن تعمل على ضمان إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة، خاصة في البلدان النامية، للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وعلى أن تعمل على تعزيز وتيسير تلك المشاركة.
- 53. ونتعهد بالعمل الجاد من أجل تحقيق التعددية اللغوية للإنترنت، كجزء من عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية تشترك فيها الحكومات وجميع أصحاب المصلحة، كل في مجال اختصاصه. وفي هذا الصدد فإننا ندعم أيضاً تطوير المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه، وتطوير المحفوظات الرقمية ومختلف أنواع وسائط الإعلام الرقمية والتقليدية، ونقر بأن هذه الأنشطة يمكن أن تدعم المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين. لذلك نود أن نؤكد على ضرورة ما يلى:
- أ) تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من المجالات بما فيها أسماء النطاقات وعناوين البريد الإلكتروني وكلمات البحث الرئيسية.

- ب) تنفيذ برامج تتيح وجود أسماء النطاقات والمحتوى بلغات متعددة على الإنترنت واستخدام مختلف نماذج البرمجيات لمقاومة الفجوة الرقمية اللغوية وضمان مشاركة الجميع في المجتمع الجديد البازغ.
- تقوية التعاون بين الهيئات المختصة عملاً على زيادة تطوير المعايير التقنية والعمل على إشاعتها على مستوى العالم.
- 54. إننا ندرك أن من الضروري لتشييد مجتمع المعلومات وجود بيئة تمكينية على المستويين الوطني والدولي تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التمويل والديون والتجارة، بما في ذلك تطوير ونشر الإنترنت واستخدامها على النحو الأمثل. وعلى وجه الخصوص يتسم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية حيوية باعتبارهما محرك الابتكار والاستثمار الخاص في تتمية الإنترنت. ذلك أن وجود بيئة سياسية محلية ودولية تشجع الاستثمار والابتكار يضيف قيمة كبيرة على جانبي الشبكة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية.
- 55. وإننا ندرك أن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت حققت تأثيراً فعالاً جعلت الإنترنت على ما هي عليه اليوم وسطاً شديد القوة عالي الحركة والتنوع على الصعيد الجغرافي حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في التشغيل اليومي ويتحقق الابتكار وخلق القيم عند الأطراف.
- 56. وما فتئت الإنترنت تشكّل وسطاً عالى الحركة، ولذلك ينبغي أن يكون تصميم أي إطار و آليات تتعلق بإدارة الإنترنت شاملاً ومتجاوباً مع النمو الهائل للإنترنت وتطورها السريع ويشكل قاعدة مشتركة لتطوير تطبيقات متعددة.
 - 57. وينبغي الحفاظ على أمن الإنترنت واستقرارها.
- 58. ونحن ندرك أن إدارة الإنترنت تنطوي على ما هو أكثر من التسمية والعنونة في شبكة الإنترنت. إذ إنها تتضمن كذلك قضايا هامة أخرى من قضايا السياسة العامة منها موارد الإنترنت الحرجة، وأمن وحماية الإنترنت، والجوانب والقضايا الإنمائية المتعلقة باستخدام الإنترنت.
- 59. ونعترف بأن إدارة الإنترنت تنطوي على قضايا اجتماعية واقتصادية وتقنية مثل اعتدال التكلفة، والموثوقية، وجودة الخدمة.
- 60. ونعترف أيضاً بوجود مسائل متقاطعة كثيرة تتعلق بالسياسة الدولية العامة تتطلب العناية، ولا تتناولها الآليات الحالية بصورة كافية.
- 61. ونحن مقتنعون بأن من الضروري أن نستهل عملية ديمقر اطية شفافة متعددة الأطراف وأن ندعمها عند الحاجة بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع

- المدني والمنظمات الدولية، كل بحسب دوره. ويمكن لهذه العملية أن تتوخى إنشاء إطار أو آليات ملائمة، عند الحاجة، مما يساعد على حفز التطور المستمر والفعال للترتيبات الحالية من أجل تحقيق تضافر الجهود في هذا الشأن.
- 62. ونؤكد على أن أي نهج لإدارة الإنترنت ينبغي أن يكون جامعاً وشاملاً وأن يستجيب للتطلعات المعقودة عليه، كما ينبغي له أن يساعد دوماً على تعزيز بيئة تمكينية ملائمة للابتكار والتنافس والاستثمار.
- 63. ينبغي ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بأسماء النطاقات ذات المستوى الأعلى الخاص ببلد آخر. وينبغي احترام وصيانة وتتاول المصالح المشروعة للبلدان، كما يعبر عنها ويحددها البلد المعني بوسائل متنوعة، بشأن القرارات المؤثرة على أسماء النطاقات ذات المستوى الأعلى الخاصة بها، وذلك من خلال أطر و آليات محسنة ومرنة.
- 64. ونعترف بضرورة العمل على تطوير وتقوية التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل وضع سياسات عامة بشأن أسماء الميادين ذات المستوى الأعلى العامة.
- 65. ونؤكد على الحاجة إلى تعظيم مشاركة البلدان النامية في القرارات المتعلقة بإدارة الإنترنت، والتي ينبغي لها أن تعكس اهتماماتهم ومصالحهم، ومشاركتها كذلك في مسائل النتمية وبناء القدرات.
- 66. وبالنظر إلى استمرار تدويل الإنترنت ومبدأ العالمية، نوافق على تنفيذ مبادئ جنيف بشأن إدارة الإنترنت.
- 67. **ونوافق**، ضمن أمور أخرى، على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد منتدى جديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسة العامة.
- 68. ونعترف بأن ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور ومسؤولية على قدم المساواة في الإدارة الدولية للإنترنت ولضمان استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها. ونعترف أيضاً بضرورة أن تضطلع الحكومات بوضع سياسة عامة في هذا الشأن بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.
- 69. ونعترف أيضاً بالحاجة في المستقبل إلى تعاونية معززة لتمكين الحكومات من أن تتفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية.
- 70. وينبغي لهذه التعاونية، باستخدام المنظمات الدولية ذات العلاقة، أن تشمل وضع مبادئ تطبق عالمياً بشأن المسائل المتعلقة بتنسيق وإدارة الموارد الحرجة للإنترنت. وفي هذا الصدد نهيب بالمنظمات المسؤولة عن المهام الأساسية المرتبطة

بالإنترنت أن تسهم في تهيئة بيئة من شأنها أن تيسر وضع هذه المبادئ المتعلقة بالسياسة العامة.

- 71. والعملية الإجرائية المؤدية إلى التعاونية المعززة والتي سيبدؤها الأمين العام للأمم المتحدة بمشاركة جميع المنظمات ذات الصلة بنهاية الربع الأول من عام 2006 سوف تشمل مشاركة جميع أصحاب المصلحة، كل حسب دوره، وستتحرك بأسرع ما يمكن وفقاً للإجراءات القانونية وستستجيب للمبتكرات في هذا المجال. وينبغي للمنظمات ذات الصلة أن تبدأ عملية إجرائية نحو التعاونية المعززة تضم جميع أصحاب المصلحة، بأسرع ما يمكن وبحيث تستجيب للمبتكرات في هذا الميدان. وسيطلب من هذه المنظمات ذاتها أن تقدم تقارير سنوية.
- 72. **ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة** أن يدعو إلى عقد اجتماع للمنتدى الجديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، في الربع الثاني من عام 2006، بشأن السياسة العامة -يطلق عليه منتدى إدارة الإنترنت- ويكون في إطار عملية تتسم بالانفتاح والشمول وله الولاية التالية:
- أ) مناقشة قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت لتعزيز استدامة الإنترنت ومتانة بنيتها وأمنها واستقرارها وتطويرها؟
- ب) تسهيل التحاور بين مختلف الهيئات التي تتناول مختلف السياسات العامة الدولية التي تؤثر على قطاعات عريضة فيما يتعلق بالإنترنت ومناقشة المسائل التي لا تدخل في إطار اختصاص أي من الهيئات القائمة؛
- ج) التواصل مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة وسائر المؤسسات بشأن الأمور الداخلة في اختصاصها؛
- د) تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، والاستفادة الكاملة في هذا الصدد من الخبرة المتخصصة للأوساط الأكاديمية والعلمية والتقنية؛
- شانه المشورة إلى جميع أصحاب المصلحة مع اقتراح السبل و الوسائل التي من شأنها الإسراع في تيسر الإنترنت في البلدان النامية بتكلفة ميسرة؛
- و) تعزيز ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت الحالية والتي تتشأ مستقبلاً، ولا سيما أصحاب المصلحة من البلدان النامية؛
- ز) تحديد القضايا الناشئة، وتوجيه نظر الهيئات المختصة وعموم الجمهور إليها وتقديم توصيات بشأنها حسب الاقتضاء؛
- المساهمة في بناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت في البلدان النامية،
 والاستفادة بشكل كامل من الموارد المحلية للمعارف والخبرات؛
- القيام بصفة مستمرة بتشجيع وتقييم تجسيد مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عمليات إدارة الإنترنت؛



- ي) مناقشة مسائل أخرى تتعلق بالموارد الحرجة للإنترنت؛
- ك) المساعدة في التوصل إلى حلول للقضايا الناشئة عن استعمال الإنترنت وعن سوء استعمالها، وهي مسألة تشغل بال مستعملي الإنترنت كل يوم؛
 - ل) نشر ما يتخذ من إجراءات.
- 73. وسيكون منتدى إدارة الإنترنت في عمله ووظائفه متعدد الأطراف وديمقراطياً وشفافاً. وتحقيقاً لهذا الغرض يمكن لمنتدى إدارة الإنترنت المقترح أن يقوم بما يلي:
- أ) الاستناد إلى الهياكل الحالية لإدارة الإنترنت وتطويرها، مع التشديد بصفة خاصة على التكاملية بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه العملية – أي الحكومات وكيانات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات المشتركة بين الحكومات؛
- ب) أن يكون هيكل المنتدى بسيطاً ولا مركزياً وأن يخضع لاستعراض دوري؛
- ج) أن يجتمع المنتدى بصفة دورية حسب الحاجة. وينبغي أن تعقد اجتماعاته، من حيث المبدأ، بالتوازي مع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، لتحقيق أهداف من بينها الاستفادة من الدعم اللوجستى؛
- 74. **ونشجع** الأمين العام للأمم المتحدة على بحث مجموعة خيارات لإقامة المنتدى، مع مراعاة الاختصاصات المعروفة لجميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدارة الإنترنت وضرورة مشاركتهم الكاملة فيها.
- 75. ويعرض الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقارير دورية عن سير أعمال هذا المنتدى.
- 76. **ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة** أن يبحث مدى الرغبة في استمرار المنتدى، بالتشاور الرسمي مع المشاركين في المنتدى، في غضون خمس سنوات من إنشائه، وأن يقدم توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة بهذا الصدد.
- 77. ينبغي ألا تكون لمنتدى إدارة الإنترنت وظيفة إشرافية وألا يحل محل الترتيبات أو الآليات أو المؤسسات أو المنظمات الحالية، وإنما ينبغي أن يتعاون معها ويستفيد من خبراتها. وينبغي إنشاء المنتدى باعتباره عملية محايدة وغير ازدواجية وغير ملزمة. وليس له التدخل في العمليات اليومية أو التقنية للإنترنت.
- 78. وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يرسل دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى إدارة الإنترنت، مع مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن. كما ينبغي للأمين العام:

- أ) الاستفادة من الموارد المناسبة لدى جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك الخبرة المتخصصة للاتحاد الدولي للاتصالات، على النحو الذي صار خلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- ب) إنشاء مكتب يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف لدعم منتدى إدارة الإنترنت، وتأمين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.
- 79. ينبغي أن يستمر تناول المسائل المتنوعة المتصلة بإدارة الإنترنت في المحافل الأخرى المختصة.
- 80. ونشجع نشوء عمليات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية للنقاش والتعاون بشأن التوسع في الإنترنت ونشرها كوسيلة لدعم جهود التتمية من أجل تحقيق أهداف ومقاصد النتمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
 - 81. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لمبادئ جنيف.
- 82. ونرحب بالمبادرة الكريمة من حكومة اليونان التي عرضت استضافة الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت في موعد لا يتجاوز 2006، وندعو الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى إدارة الإنترنت.

دال – التنفيذ والمتابعة

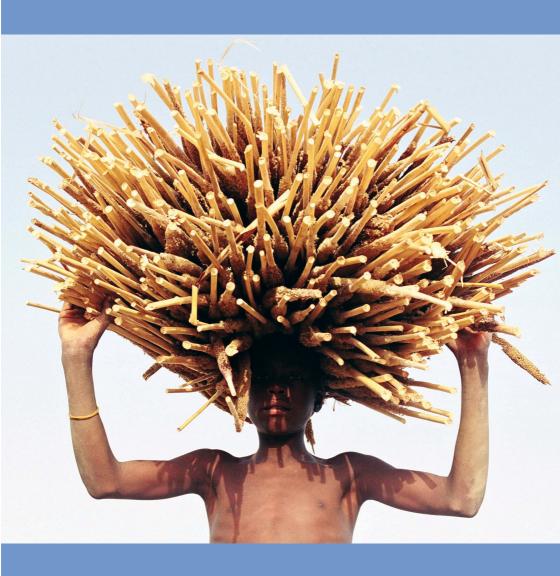
- 83. يتطلب بناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تتموي جهودا متواصلة من جانب العديد من أصحاب المصلحة. ولهذا نلتزم بمواصلة ارتباطنا الكامل بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان التنفيذ والمتابعة المستدامين للنتائج والتعهدات التي تم التوصل إليها في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومرحلتي القمة في جنيف وتونس. ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات، من الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها.
- 84. ينبغي للحكومات وسائر أصحاب المصلحة أن يعينوا المجالات التي لا تزال تتطلب مزيدا من الجهود والموارد، وأن يقوموا، على نحو مشترك وحسب الحاجة، بوضع الاستراتيجيات وآليات التنفيذ والعمليات الملائمة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب والمجموعات التي لا تزال مهمشة فيما يتعلق بنفاذها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.
- 28. بالنظر إلى الدور الرائد للحكومات، في شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين، في تنفيذ نتائج القمة العالمية، بما فيها خطة عمل جنيف، على الصعيد الوطني، نشجع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد، على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة واستشرافية ومستدامة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك استراتيجيات إلكترونية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات إلكترونية قطاعية حسب الاقتضاء، كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر، وذلك بأسرع ما يمكن قبل حلول عام 2010.
- 86. ندعم جهود التكامل الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس وذي توجه تتموي، ونعيد تأكيد أن التعاون القوي داخل المناطق وفيما بينها لا غنى عنه لدعم مشاركة المعارف. وينبغي أن يسهم التعاون الإقليمي في بناء القدرات الوطنية وفي تطوير استراتيجيات إقليمية للتنفيذ.
- 87. ونؤكد أن تبادل الآراء والمشاركة في الموارد والممارسات الفعالة عنصران جوهريان في تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي بذل الجهود لتوفير المعارف والدراية الفنية فيما يتعلق بتصميم ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات الإلكترونية، حسب الاقتضاء، وتبادل هذه المعارف والخبرات بين جميع أصحاب المصلحة. ونعتبر أن من العناصر الأساسية لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية، بشكل مستدام، تخفيف الفقر والإسراع في بناء الطاقات الوطنية وتعزيز النتمية التكنولوجية الوطنية.

^{*} في سياق هذا النص تفسَّر أي إشارة إلى «الاستر انيجيات الإلكترونية» على أنها نتضمن أيضاً استر انيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستر انيجيات الإلكترونية القطاعية، حسب السياق.

- 88. ونؤكد من جديد أنه من خلال التعاون الدولي للحكومات ومن خلال الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة، سيكون في الإمكان النجاح في الاستجابة للتحدي الذي يواجهنا والمتمثل في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة في خدمة التنمية وتعزيز استخدام المعلومات والمعرفة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالأولويات الإنمائية الوطنية والمحلية، وبالتالي زيادة تحسين التتمية الاجتماعية والاقتصادية للبشر جميعاً.
- 89. ونحن مصممون على تحسين إمكانية التوصيل على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والنفاذ بأسعار معتدلة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات من خلال تعاون دولي معزز بين جميع أصحاب المصلحة يشجع التبادل التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتتمية الموارد البشرية والتدريب، بما يؤدي إلى زيادة طاقة البلدان النامية على الإبداع والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات والإسهام فيه.
- 90. ونؤكد من جديد التزامنا بتوفير نفاذ منصف إلى المعلومات والمعارف للجميع، ونعترف بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وللتزم بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإرشادية المبينة في خطة عمل جنيف، والتي تشكل إشارات مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ العالمي الشامل والمنصف وغير التمييزي والمحتمل التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، وهي الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2015، وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المنفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق:
- أ) إدخال الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في خطط العمل المحلية والوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، والتسيق فيما بينها، وفق الأولويات الإنمائية المحلية والوطنية، مع تدابير محددة في تلك الخطط وإطار زمني لتنفيذها؛
- ب) وضع وتنفيذ سياسات تمكينية تعكس الأوضاع في البلدان المختلفة وتعزز بيئة دولية داعمة كما تعزز الاستثمار المباشر الأجنبي وتعبئة الموارد المحلية من أجل دعم إقامة المشاريع وتعزيزها، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مع مراعاة أسواقها الخاصة وسياقها الثقافي الخاص. وينبغي أن تتعكس هذه السياسات في إطار تنظيمي يتسم بالشفافية والإنصاف من أجل تهيئة بيئة تنافسية لدعم هذه الأهداف وتعزيز النمو الاقتصادي؛
- ج) بناء القدرات للجميع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الثقة في استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمن فيهم الشباب وكبار السن والنساء والسكان الأصليون والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، وأفراد المجتمعات الريفية والنائية وذلك من خلال تقديم وتحسين برامج وأنظمة تعليمية وتدريبية ملائمة تشمل التعليم مدى الحياة والتعلم عن بعد؛
- د) تعزيز ونشر التدريب والتعليم على نحو فعال، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما من شأنه أن يعزز ويحفز مشاركة الفتيات والنساء في عملية اتخاذ القرار في بناء مجتمع المعلومات، واشتر اكهن بشكل فعال في تلك العملية؛

- هـ) إيلاء اهتمام خاص لوضع مفاهيم لتصميمات عالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة التي تحقق لجميع الأشخاص، بمن فيهم المعاقون، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- و) تعزيز السياسات العامة التي تهدف إلى توفير إمكانية النفاذ بتكافة محتملة وعلى جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمعات المحلية، إلى المعدات والبرمجيات، وتوفير التوصيلية، وذلك من خلال بيئة تكنولوجية نزداد تقارباً، وعن طريق بناء القدرات والمحتوى المحلى؛
- ز) تحسين النفاذ إلى المعارف الصحية وخدمات الطب عن بعد في العالم، لا سيما في مجالات مثل التعاون العالمي في الاستجابة للطوارئ، والوصول إلى المهنيين العاملين في مجال الصحة والربط فيما بينهم للمساعدة على تحسين نوعية الحياة والظروف البيئية؛
- ح) بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى الشبكات والخدمات البريدية واستخدامها؟
- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى المعارف الزراعية،
 ومكافحة الفقر ودعم إنتاج المحتوى المحلي المتعلق بالزراعة، والنفاذ إليه؟
- ي إعداد وتنفيذ تطبيقات للحكومة الإلكترونية ترتكز على معايير مفتوحة لتعزيز نمو أنظمة الحكومة الإلكترونية وتشغيلها البيني، على جميع المستويات، مما يساعد على دعم النفاذ إلى المعلومات والخدمات الحكومية ويسهم في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتمية الخدمات المتاحة لكل فرد وبأي وسيلة وفي كل مكان وفي أي وقت؛
- ك) دعم المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية، بما في ذلك المكتبات والمحفوظات والمتاحف، في أدائها لدورها في إعداد المحتوى المتتوع وضمان النفاذ إليه على نحو منصف ومفتوح ومحتمل المتكلفة، والحفاظ عليه، بما في ذلك المحتوى بالشكل الرقمي، دعماً للتعليم الرسمي وغير الرسمي والأبحاث والابتكار؛ وبصفة خاصة لدعم المكتبات في أداء دورها في تقديم خدمة عامة مجانية ومنصفة للوصول إلى المعلومات ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوصيلية المجتمعية، خاصة في المناطق المحرومة؛
- ل) تعزيز قدرة المجتمعات في جميع المناطق على تطوير المحتوى باللغات المحلية و/أو الأصلية؛
- م) تعزيز انشاء محتوى الكتروني من نوعية جيدة، مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- ن) تعزيز استعمال وسائط الإعلام التقليدية والجديدة من أجل تعزيز النفاذ العالمي المعلومات والثقافة والمعارف لجميع الناس، ولا سيما للسكان الضعفاء والسكان في البلدان النامية، واستعمال الإذاعة والتلفزيون، ضمن استعمالات أخرى، كأدوات للتعليم والتعلم؛
- س) إعادة تأكيد استقلالية وتعدية وتنوع وسائل الإعلام وحرية المعلومات من خلال وضع التشريعات المحلية الملائمة، حسب الاقتضاء. وندعو من جديد إلى

- استخدام ومعالجة وسائل الإعلام للمعلومات بطريقة مسؤولة وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية ونعيد تأكيد ضرورة تخفيض الاختلال الدولي الذي يؤثر في وسائط الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتتمية المهارات البشرية. وتأكيدنا هذا يقوم على إعلان مبادئ جنيف، الفقرات من 55 إلى 59.
- ع) التشجيع القوي للمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطوير واستعمال عمليات انتاج ملائمة للبيئة عملاً على تقليل الآثار السلبية لاستعمال وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخلص من نفاياتها، على الناس والبيئة. ومن المهم في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛
- ف) إدماج الأطر والسياسات العامة التنظيمية والذاتية التنظيم وغيرها من الأطر والسياسات العامة الفعالة من أجل حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛
- ص) التشجيع على اقامة شبكات أبحاث متقدمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحسين التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم العالى؛
- ق) التشجيع على الخدمة التطوعية على المستوى المحلي للمساعدة في تعظيم الآثار الإنمائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ر) التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز طرق مرنة للعمل، بما في ذلك العمل عن بعد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة فرص العمل.
- 91. نحن ندرك العلاقة الوثيقة بين تخفيف الكوارث والتنمية المستدامة وتخفيف الفقر وأن الكوارث تؤثر تأثيراً خطيراً على الاستثمار في وقت قصير جداً وتظل عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة وتخفيف الفقر. ولا شك عندنا في أهمية الدور التمكيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية الدولية بما في ذلك:
- أ) تعزيز التعاون التقني وتحسين قدرات البلدان، خاصة البلدان النامية، في استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر بالكوارث وإدارة الكوارث والاتصالات في أوقات الطوارئ، بما في ذلك نشر التحذيرات للناس المعرّضين للخطر بلغة مفهومة؛
- ب) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتأمين النفاذ الميسَّر إلى المعلومات وتقاسمها من أجل إدارة الكوارث، والبحث عن طرائق لتسهيل مشاركة البلدان النامية؛
- العمل على وجه السرعة على إقامة نظم للإنذار المبكر والرصد على نطاق العالم تقوم على أساس معايير وتتصل بالشبكات الوطنية والإقليمية وتعمل على تسهيل الاستجابة الطارئة للكوارث في جميع أنحاء العالم، خاصة في المناطق المعرضة أكثر من غيرها للكوارث.



- 92. ونشجع البلدان وجميع الأطراف المعنية الأخرى على إتاحة خطوط اتصال مباشرة لمساعدة الأطفال في كل بلد، مع مراعاة احتياجات تعيئة الموارد المناسبة لهذا الغرض. وينبغي لهذه الغاية توفير خطوط اتصال ذات أرقام سهلة الحفظ يمكن النفاذ إليها من جميع أنواع الهواتف مجاناً.
- 93. ونسعى إلى رقمية بياناتنا التاريخية وتراثنا الثقافي لمنفعة الأجيال القادمة. ونشجع على تبني سياسات فعالة لإدارة المعلومات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك استعمال المحفوظات الرقمية القائمة على أساس المعايير، والحلول الخلاقة للتغلب على مشكلة تقادم التكنولوجيا، وذلك من أجل المحافظة على المعلومات على المدى الطويل واستمرار الوصول إليها.
- 94. نعترف بحق كل إنسان في الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها مجتمع المعلومات. ومن أجل ذلك ندعو الحكومات إلى تقديم المساعدة، على أساس طوعي، إلى البلدان المتضررة من أي إجراء أحادي لا يتفق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من شأنه أن يعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل لسكان البلدان المتضررة، ويعوق رفاه سكان تلك البلدان.
- 95. وندعو المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية إلى أن تطور، في حدود الموارد المعتمدة، تحليلاتها للسياسة العامة وبرامجها لبناء القدرات، بالاستناد إلى الخبرات العملية والقابلة للتكرار في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياساتها وتدابيرها التي أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي وتخفيف للفقر، بما في ذلك من خلال تحسين المنافسة بين المؤسسات.
- 96. ونشير إلى أهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتكون شفافة وغير تمييزية. ونكرر في هذا السياق أن الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات الإقليمية ينبغي لها اتخاذ خطوات تضمن الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف التردد الراديوي من قبل جميع البلدان، والنفاذ المنصف إليه، على أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة.
- 97. ونعترف بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين تُعد أساسية للنجاح في بناء مجتمع للمعلومات يكون محوره الناس كما يكون شاملاً وذا توجه تتموي وبأن الحكومات قد تقوم بدور مهم في هذه العملية. ونؤكد أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي أنشطة المتابعة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى الهدف الأكبر المتمثل في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية هي مسائلة أساسية لتحقيق النجاح.
- 98. ونشجع التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة من أجل العمل على التنفيذ الفعال لنتائج القمة في جنيف وتونس، وذلك على سبيل المثال عن طريق تعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية المتعددة أصحاب المصلحة بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع إقامة منصات تحاور مواضيعية لأصحاب مصلحة متعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار جهد مشترك وحوار مع

البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ومع شركاء النتمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرجب في هذا الصدد بالشراكات التي على غرار مبادرة «توصيل العالم» التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات.

- 99. ونحن متفقون على ضمان استمرار التقدم نحو تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة ونقرر من أجل ذلك إقامة آلية للتنفيذ والمتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- 100. وعلى الصعيد الوطني، واستناداً إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نشجع الحكومات، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وبمراعاة أهمية تهيئة بيئة تمكينية، على إقامة آلية وطنية للتنفيذ، ينبغي من خلالها:
- أ) جعل الاستر اتيجيات الإلكترونية الوطنية، حسب الاقتضاء، جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استر اتيجيات تخفيف الفقر، الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف و الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ب) إدماج تكنولو جيا المعلومات و الاتصالات إدماجاً كاملاً في صلب الاستر اتيجيات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك من خلال تقاسم المعلومات وتسيقها على نحو أكثر فعالية بين شركاء التتمية، ومن خلال تحليل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرات المستمدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لأغراض برامج التتمية؛
- ج) استخدام برامج المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، بما فيها البرامج المنفذة في إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية، حيثما أمكن، لمساعدة الحكومات في جهودها التنفيذية على الصعيد الوطني؛
- د) أن تتضمن تقارير التقييم القطرية المشتركة مكوِّناً بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التتمية.

101. على الصعيد الإقليمي:

- أ) يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية المشتركة، بناء على طلب الحكومات، وبالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، القيام بتنفيذ أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، كما يمكنها تسهيل المناقشات حول السياسات العامة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ب) يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء وفي إطار ميز انياتها المعتمدة، تنظيم أنشطة إقليمية لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على فترات معقولة، كما يمكن لها أن تساعد الدول الأعضاء بتزويدها بالمعلومات النقنية المناسبة واللازمة لإعداد الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الإقليمية؛

- من رأينا أن وجود نهج يقوم على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة واشتراك القطاع الخاص المجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في تنفيذ الأنشطة الإقليمية للقمة هو ضرورة أساسية.
 - 102. على الصعيد الدولي، بالنظر إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية:
- أ) ينبغي أن يراعى في تنفيذ ومتابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة ما جاء
 في وثائق القمة من مواضيع وخطوط عمل أساسية؛
- ب) ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصرف في إطار ولايتها واختصاصاتها، وبناء على مقررات هيئاتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة؛
- ج) ينبغي أن تتضمن أنشطة التنفيذ والمتابعة مكوّنات مشتركة بين الحكومات وبين أصحاب المصلحة المتعددين.
- 203. وندعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، أن تعمل، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 8 57/270 على تسهيل الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال، لمساعدة الحكومات الوطنية في جهود التنفيذ. ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لنظام الأمم المتحدة، إنشاء فريق لمجتمع المعلومات ضمن مجلس الرؤساء التنفيذيين تابع للأمم المتحدة يتألف من أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة لتسهيل تنفيذ مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويقترح على مجلس الرؤساء التنفيذيين، عند اختيار الوكالة أو الوكالات الرائدة لهذا الفريق، أن يأخذ في الاعتبار الخبرة والنشاطات التي تراكمت لدى كل من الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مسار القمة العالمية.
- 104. ونطلب كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لا يتجاوز شهر يونيو 2006، يبلغها فيه بأنماط التنسيق بين الوكالات في تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأن يتضمن هذا التقرير توصيات بشأن عملية المتابعة.
- 105. ونطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف على المتابعة المنتظمة لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن يستعرض، في دورته العمومية سنة 2006، اختصاصات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التتمية، وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك الاعتبارات المتصلة بتقوية هذه اللجنة والمنهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة.
- 106. ينبغي أن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها جزءاً أساسياً من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وأن يسهم ذلك في تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا يتطلب هذا التنفيذ إقامة هيئات تنفيذية جديدة.

- 107. ينبغي أن نقوم المنظمات الدولية والإقليمية بتقييم النفاذ الشامل من جانب جميع الدول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد تقارير منتظمة عنه، بهدف خلق فرص عادلة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.
- 108. ونحن نعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الذي يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددون على المستوى الدولي، والذي ينبغي تنظيمه مع مراعاة الموضوعات وخطوط العمل المبينة في خطة العمل، وأن يكون ذلك بإشراف أو تسهيل وكالات الأمم المتحدة، حسب مقتضى الحال. ويتضمن بهذه الوثيقة قائمة استرشادية ليست جامعة بالجهات التي يمكن أن تقوم بتسهيل تنفيذ خطوط العمل المبينة في خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو الإشراف على تنفيذها.
- 109. وينبغي مواصلة الاستفادة من تجربة وكالات الأمم المتحدة في عملية القمة والأنشطة التي قامت بها هذه الوكالات وخصوصاً الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلي أقصى درجة ممكنة. وينبغي أن تقوم هذه الوكالات الثلاث بدور رئيسي في تسهيل تنفيذ خطة العمل وأن تنظم اجتماعاً للقائمين على تتسيق خطوط العمل، كما هو مبين في الملحق.
- 110. ينبغي أن بساعد تتسيق أنشطة التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على تلافي الازدو اجبة في الأنشطة. وينبغي أن يتضمن ذلك تبادل المعلومات، وخلق المعارف، وتقاسم أفضل الممارسات، والمساعدة في إيجاد شراكات تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين الطاعين العام والخاص.
- 111. ونطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم باستعراض شامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بحلول عام 2015.
- 112. وندعو إلى إجراء تقبيمات دورية، باستخدام منهجية منفق عليها، كما يرد في الفقرات -120.
- 113. ينبغي وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- 114. إن وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لقياس الفجوة الرقمية. وينسوه بإطلاق الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أغراض التنمية، في يونيو 2004، وبجهود تلك الشراكة في المجالات التالية:
- أ) وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وزيادة نيسر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً وكذلك إقامة إطار متفق عليه لوضع هذه المؤشرات لكي تنظر فيها وتبت فيها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية؛
 - ب) تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية لرصد مجتمع المعلومات؛
- ج) تقييم الأثر الراهن والمحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية وتقليل الفقر؛
- د) وضع مؤشرات معيّنة، مفصَّلة حسب الجنسين، لقياس الفجوة الرقمية بمختلف أبعادها.

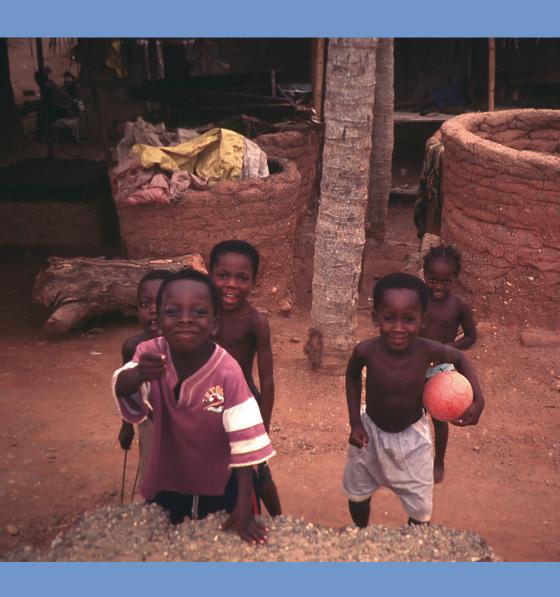
- 115. وننوه أيضاً بإطلاق الرقم القياسي للفرصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرصة الرقمية، اللذين يتم تطوير هما على أساس مجموعة المؤشرات الرئيسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تم تحديدها في إطار الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية.
- 116. ونصر على أن تراعى في جميع المؤشرات والأرقام القياسية مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية.
- 117. ينبغي أن يتم وضع هذه المؤشرات وتحسينها بطريقة تعاونية ومقتصدة التكاليف وغير ازدواجية.
- 118. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي.
- 119. ونلتزم باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقعية آخذين في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين الدول، لكي يمكن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتعيين الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، ووضع استراتيجيات للتصدي لها.
- 120. إن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم، وننوه مع التقدير بتقرير تقييم الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي سوف يكون من الأدوات المهمة والقيمة للمساعدة في عملية المتابعة بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة، كما ننوه «بالكتاب الذهبي» للمبادرات الذي صدر أثناء مرحلة تونس. ونشجع جميع أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مواصلة الإسهام بمعلوماتهم بشأن الأنشطة التي يقومون بها في قاعدة البيانات العامة الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي يحتفظ بها الاتحاد الدولي للاتصالات، وندعو في هذا الصدد جميع البلدان إلى جمع المعلومات على الصعيد الوطني بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، للإسهام بها في عملية التقييم.
- 121. تدعو الحاجة إلى زيادة النهوض بالوعي بالإنترنت عملاً على جعلها وسيلة عالمية متاحة فعلاً للجمهور، وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان 17 مايو يوماً عالمياً لمجتمع المعلومات، على أساس سنوي، النهوض بالوعي بأهمية هذا المرفق العالمي، فيما يتعلق بالمسائل التي تتاولتها القمة، وخاصة إمكانات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمصلحة المجتمعات والاقتصادات، وكذلك سبل سد الفجوة الرقمية.
- 122. نطلب من الأمين العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن يقدّم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج القمة، حسب ما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة 59/220.

- الملحق -

جهات التسيق/التسهيل الممكنة

خطوط العمال

المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ اللجان الإقليمية للأمم المتحدة/ الاتحاد الدولي للاتصالات	جيم 1. دور السلطات الحكومية العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التتمية
الاتحاد الدولي للاتصالات	جيم 2. البنية النحتية للمعلومات والاتصالات
الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو	جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اليونسكو/ الاتحاد الدولي للاتصالات، الأونكتاد	جيم 4. بناء القدرات
الاتحاد الدولي للاتصالات	جيم 5. بناء النقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الاتحاد الدولي لملاتصالات/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/لجان الأمم المتحدة الإقليمية/الأونكتاد	جيم 6. البيئة التمكينية
	جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الاتحاد الدولي للاتصالات	• "الحكومة الإلكترونية
منظمة التجارة العالمية/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية/ الاتحاد الدولي للاتصالات/ اتحاد البريد العالمي	• "الأعمال الإلكترونية
اليونسكو /الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونيدو	• "النعلَم الإلكتروني
منظمة الصحة العالمية/ الاتحاد الدولي للاتصالات	• "الصحة الإلكترونية
منظمة العمل الدولية/ الاتحاد الدولي للاتصالات	• "النوظيف الإلكتروني
منظمة الصحة العالمية/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج الموئل للأمم المتحدة/ الاتحاد الدولي للاتصالات/منظمة الطيران المدني الدولي	• "البيئة الإلكترونية
منظمة الأغذية والزراعة/الاتحاد الدولي للاتصالات	• "الزراعة الإلكترونية
اليونسكو /الاتحاد الدولي للاتصالات/الأونكتاد	• "العلوم الإلكترونية
اليونسكو	جيم 8. النتوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي
اليونسكو	جيم 9. وسائط الإعلام
اليو نسكو /المجلس الاقتصادي و الاجتماعي	جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات
لجان الأمم المتحدة الإقليمية/پرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الاتحاد الدولي للاتصالات/ اليونسكو/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي	جييم 11. التعاون الدولي والإقليمي



© الصور من إهداء:

اليونسكو /Sergio Santimano	13	الصفحة
الأمم المتحدة/L.Gubb	29	الصفحة
الأمم المتحدة/F. Charton	35	الصفحة
الأمم المتحدة/Eskinder Debebe	42	الصفحة
الأمم المتحدة/John Isaac	45	الصفحة
اليو نسكو /Cart	60	الصفحة
الأمم المتحدة/Jean Pierre Laffont	64	الصفحة
اليونسكو /Sergio Santimano	72	الصفحة
الأمم المتحدة/Eskinder Debebe	83	الصفحة
منظمة العمل الدولية/M. Crozet	90	الصفحة
البو نسكو /Jasmina Sopova	97	الصفحة

يحتوي هذا المنشور على نتائج مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت مرحلتها الأولى في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 وأسفرت عن إعلان المبادئ وخطة عمل جنيف، وعقدت مرحلة تونس من 16 إلى 18 نوفمبر 2005، وأسفرت عن التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال: الاتحاد الدولي للاتصالات

Place des Nations CH-1211 Geneva 20 Tel: +41 22 730 5111 Fax: +41 22 733 7256

E-mail: itumail@itu.int www.itu.int/wsis

